الموازنة العامة بين الدستور والواقع

المناقشات في الذاكرة لعام ١٩٢١

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

جلسة ٣ شباط ١٩٢١

كانت الجلسة مضطربة ولكن مفيدة.

قرأ نعوم أفندي لبكي مقرر اللجنة الفرعية المؤلفة منه ومن إبراهيم بك الصراف وأنطوان أفندي عرب هذا التقرير:

«درسنا مسألة التمغة. هل توافق الحكومة في لزوم شمول أحكامها للبنان الصغير المعصوم منها حتى الآن، أو لا توافقها. وهو ذا رأينا:

لا مشاحنة ولا جدال في ضرورة استواء جميع الأقاليم التي يتألف منها لبنان الكبير في كل الحقوق، وفي كل الواجبات. نعم، إن هذه الأقاليم متفاوتة في الثروة، ولكن هذا لا ينبغي أن يحصل منه لزوم التنوع والتفاوت في الضريبة الواحدة، أو عصمة الإقليم الواحد، مما يفرض على سائر الأقاليم. فإن قاعدة الضريبة مشاطرة الحكومة للمنتجين من زراع، وصناع، وتجار، في نتاج زراعاتهم، وصناعاتهم، وتجاراتهم بجزء من هذا النتاج. فإذا أخذت خمساً أو عشراً من صافي غلة الزارع في البلد الجديب وأخذت خمساً أو عشراً من صافي غلة الزارع في البلد الخصيب

لم يكن الزارع في البلد الجديب مغبوناً لمحض كونه بلده جديباً. قد كان يكون مغبوناً لو أخذت منه الحكومة خمسها أو عشرها من كل غلة لا من صافيها. فإن قيل إن رسم التمغة المطلوب شموله للبنان الصغير الذي هو حتى الآن معصوم منه، لا يندرج تحت هذا التحديد، رددنا على ذلك بأنه لا يقام دعوى ما لم يكن لها قيمة مادية، أو قيمة معنوية. فإن كانت ذات قيمة مادية، فهي لا تقام إلا وقد أصبح المال في خطر. فصاحبها لا يأسف أن يغنم ماله أقل من خمسة غروش من المبلغ الذي يحصله من غريمه، ولا يأسف أن يزيد خسارته في الدعوى خمسة غروش إن لم يظفر من الدعوى بطائل. وإن كانت الدعوى ذات قيمة معنوية، فالمبالغ الطائلة التي تنفق في مثل هذه الدعوى، لا يزيدها رسم التمغة شيئاً، ولا يقللها عدمه شيئاً. ولا بد لنا هنا من لفت نظركم إلى مسألة جوهرية، هي أن الدعاوى لا تكثر، والنفقات عليها لا تفدح إلا في الحكومات الرخيصة التي مثل حكومة لبنان الصغير في عهدها الماضي. فنحن لا نعارض في عموم رسم التمغة في لبنان الكبير. ولكن دخل الحكومة من هذا الرسم ما هو مرجعه. فإن كان مرجع رسم التمغة في البلاد العثمانية غير المعصومة، أي صندوق إدارة الديون العامة، فنحن بكل قوة السلب والنفي نعارضه، ولا يكون لنا من رأي فيه، غير ما كان رأي المجلس في قضية الملح. وأما إن كان مرجعه خزينة حكومة لبنان الكبير فقد وافقنا الحكومة في رأيها والسلام.

فاعترض على هذا الرأي الشيخ يوسف الخازن والأمير توفيق أرسلان وطلبا إبقاء الحال على ما هي عليه ريثما تقرر أحوال البلاد نهائياً.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

قال الشيخ يوسف الخازن:

يلوح لي أن كل ما جناه لبنان الصغير القديم من تحويله إلى لبنان الكبير، إنما هو إبطال نظامه السابق حيث له فائدة من إبقائه، وأبقاه حيث الفائدة في إبطاله أو تعديله.

فإن ولاة الأمور ما عمدوا إلى مساواتنا بالولايات، إلا في ما يترتب عليه الغرم لا الغنم. فإذا كان في الولايات ضريبة لا تلحق بنا بموجب نظامنا، أبطلوا

هذا النظام وقالوا هاتوا نصيبكم منها. وإذا كان هناك رسم فئة في الولاية أعلى من فئته في لبنان، رفعوا الفئة اللبنانية. وإذا قلنا لهم إن الأموال تجبى في لبنان على وجه لا يتفق مع العدل، إذ أن البلدة التي سكانها كانوا يبلغون ألفاً لا يبلغون الآن ربع ذلك المبلغ، فمن الحيف والغبن أن يستوفى مال الأعناق منها طبقاً للعدد السابق، قالوا لنا هذا نظامكم وهو يقضي بمثل هذه المعاملة. والخلاصة أن هناك مسائل كثيرة لا يزال لبنان القديم يختلف بها عن الأنحاء التي ضمت إليه فلتكن هذه المسألة من جملتها.

فناظره في ذلك مقرر اللجنة الفرعية وسائر الأعضاء وهذا مجمل ردودهم:

أما أن لبنان الصغير لا يحتمل من فقره الضرائب التي تستطيع احتمالها سائر أنحاء لبنان الكبير، فمردود بما ورد في هذا المعنى في تقرير اللجنة الفرعية، حيث قيل إن خمس الحكومة أو عشرها يؤخذ من صافي الغلة لا من الغلة كلها.

أما أن لبنان الصغير لم يستفد حتى الآن من المساواة بينه وبين سائر أنحاء لبنان الكبير، غير أن أُخذ منه فوق ما كان يعطي، ولم يعطَ شيئاً فوق ما كان يأخذ، فمردود أيضاً بأن خزينة لبنان أعطيت من ريع جمرك بيروت مبلغاً كبيراً قبلما حدث لبنان الكبير.

أما كون الحكومة لم تطرح شيئاً من المفروض على القرى التي بهظتها المجاعة بحجة أن الأمر يستوجب تعديلاً لم يحن وقته، فلا يقدح شيئاً في عموم رسم التمغة لمحض كونه تعديلاً. فهذا التعديل فضلاً عن كون الإدارة تقتضيه حتى لا تكون المعاملة نوعين في اللواء الواحد، كما هو حاصل في لواء صيدا. فضلاً عن ذلك ليس فيه من كبير عمل ولا من كبير عناء. أما التعديل في المرسوم على لبنان الصغير من المال حتى يؤخذ من الأراضي التي عمرت بعد المساحة بدل ما يطرح من المفروض على القرى التي أهلكتها المجاعة، فعملية كبيرة لا قبل بها الآن للحكومة.

وأثناء المناقشة أخبر حضرة الرئيس حضرة الحاكم بتحفظ اللجنة الفرعية من جهة مرجع رسم التمغة في لبنان الصغير. أهو خزينة لبنان أم إدارة الديون العامة،

فقال الحاكم مؤكداً أن مرجع الرسم خزينة لبنان لا إدارة الديون. وأن التمغة في لبنان الصغير سيكون لها إدارة خاصة غير إدارة التمغة في سائر الأقاليم.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وزاد أنه يروقه الموافقة على رأي الحكومة، حباً بمساواة الأنحاء اللبنانية بعضها ببعض، لا طمعاً بإيراد التمغة، لأن هذا الإيراد سيكون زهيداً.

ـ فقال الشيخ يوسف إني أستغرب أن تعمد الحكومة إلى إنشاء إدارة خاصة من أجل ضريبة لا يبلغ إيرادها على ما تقول شيئاً يذكر، حال كونها طلبت أن تسلم قلم الملح في لبنان الصغير إلى إدارة الديون العمومية فراراً من النفقات التي تلحقها إذا هي تولت الأمر بنفسها. وأرى أن التجاوز عن ضريبة لا يبلغ إيرادها مبلغاً يذكر، أقرب إلى الحكمة وحسن السياسة، وأن الردود التي جاء بها زملائي لا تنفي صحة قولي، إنه ما دام هناك مسائل كثيرة يختلف فيها لبنان الصغير عن لبنان الكبير، فلتكن هذه المسألة من جملتها.

وبعد انتهاء المناقشة أخذت الأصوات فأيدت تقرير اللجنة الفرعية ضد صوتين: الأمير توفيق إرسلان والشيخ يوسف الخازن.

جلسة الاثنين ١٤ شباط ١٩٢١

عقدت هذه الجلسة الساعة ٣ بعد الظهر، برئاسة داود بك عمون. وحضرها جميع الأعضاء، ما عدا حسن بك بيهم الذي منعه مرضه عن المجيء. فقرأ كاتب اللجنة محضر الجلسات الماضية فصدّق. ثم طرح الرئيس على اللجنة ما بلغه من المفوضية العليا عن بعض فروع الميزانية التي ترى المفوضية إبقاءها تحت إدارتها مباشرة، لأن النفقات المقررة فيها، عائدة لكل مناطق الانتداب الإفرنسي. فهذه الفروع هي ميزانية الجمارك، والبريد والبرق، والمحاجر الصحية، والطرق ذات المنفعة العمومية، والمعارف في ما يختص بالدروس العليا والثانوية، ودور المعلمين الرسمية، ومحكمة التمييز العليا في بيروت.

ثم طلب الرئيس من نعوم أفندي اللبكي أن يقرأ مطالعته في الأمر فقال ما مؤداه:

إنه من يوم جعل لبنان مستقلاً، وجب أن تكون إدارته بيد أبنائه، تحت إشراف الدولة المنتدبة. على أنه، لما كانت توجد مصالح لا بد من اشتراكها بين حكومات سورية المختلفة، فالرأي أن يكون من قبل المفوضية العليا من يمثل هذه الحكومات للنظر في مداخيل ومصاريف الجمارك، والبريد والبرق، والأشغال العمومية، والمحاجر وتوزيعها. أما المعارف، فيجب أن تكون مستقلة تماماً، وأن يرجع تنظيمها إلى حكومة لبنان، تحت مراقبة المفوضية العليا التي تمثل فرنسة. وكذلك العدلية فإن تكوين لبنان مستقلاً قد جعله ذا حق بعدلية وقوانين منفصلة. وأما المصالح التي للحكومات السورية منفعة فيها، فيوضع لها اتفاقات بين لبنان والحكومات المجاورة. ومما لا ريب فيه أن حكومة لبنان تراعي مصلحة جاراتها.

وقد أيد بترو أفندي طراد فكرة نعوم أفندي اللبكي وزادها إيضاحاً.

ثم طلب إبراهيم بك أبو خاطر أن يعطى المجلس مهلة أكبر لتدقيق هذه المسألة. لأنه يرى أن وراء توحيد

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

فروع هذه الميزانية فكرة توحيد سورية، وهو ما لا ترضى به أكثرية اللبنانيين. ويحمل على الارتياب في ذلك، ما صرح به حاكم دولة دمشق من أن أمر الاتصال والوحدة قريب الوقوع. والبلاد التي تكون قوانينها واحدة، وبريدها واحد، وإدارة معارفها واحدة، لا يمضي وقت إلا ويتم توحيدها. قال: فأتمنى أن يوضع اقتراح يقدم إلى المفوضية العليا بأننا نريد أن ترشدنا المفوضية العليا إلى الاستقلال الذاتي، وأننا لا نقبل الاتحاد بغيرنا من الحكومات. وقد صرح بذلك أغلبية سكان لبنان الساحقة.

فأجاب داود بك عمون أن مسألة الاتحاد بسائر الحكومات ليست مطروحة للبحث. وليس من صلاحية اللجنة الإدارية خوضها، لأن اللجنة معينة للدفاع عن مصالح لبنان الكبير المستقل، كما رسم وحُدد، فما نتمناه بصفتنا مدافعين عن لبنان، هو أن لا تؤخذ منهُ هذه الإدارات وتسلم ليد المفوضية العليا.

ثم سأل الرئيس الشيخ يوسف الخازن رأيه فقال الشيخ: أنا لا أوافق مطلقاً على حركة تؤدي إلى إنشاء حكومة اتحادية يكون لبنان عضواً فيها. فإننا طلبنا الانفصال التام عن الحكومات المجاورة. ووعدنا بذلك المسيو كليمنسو وعداً صريحاً. فإنه جاء في كتابه إلى غبطة السيد البطريرك ما نصه:

«... وإن اللبنانيين لمتأكدون مع مساعدة فرنسة ومؤازرتها وبالاستقلال عن كل مجموع أهلي أيّاً كان، أن يحفظوا تقاليدهم، ويوسعوا نطاق نظاماتهم السياسية والإدارية، وأن يعجلوا بأنفسهم ذلك الانتفاع التام من مرافق بلادهم، وأخيراً أن يروا أولادهم يتأهبون في مدارسهم الخاصة للقيام بالوظائف العمومية»... ومن هذه العبارات يتضح أن كل خطوة تؤدي إلى إدخالنا في حكومة اتحادية تكون مخالفة للمبادئ التي تقررت.

فقاطع أحدهم الشيخ يوسف قائلاً إن كتاب المسيو كليمنسو إلى البطريرك كتاب خصوصي ووعد. فأجاب الشيخ يوسف:

ـ بل هو تكفل رسمي من رئيس الحكومة الفرنسوية يومئذٍ، لمندوب الأقطار اللبنانية برمتها. واليد التي وقعته هي التي وقعت معاهدة فرساي. وبناءً على ذلك، يجب أن يكون لبنان منفصلاً عن كل مجموع آخر، وأن نتولى إدارة موانينا في بيروت وطرابلس، كما نتولى إدارة السهول التي ضمت إلينا شرقاً، تنفيذاً لوعد المسيو كليمنسو. ثم انتقل إلى نظام لبنان الكبير وذكر فيه المواد التي جعلت الإدارات اللبنانية متعلقة بالحاكم. وقال إن كل ما هنالك أن القومسيرية العليا احتفظت بحق تعديل هذه الإدارات تعديلاً طفيفاً، لا يتناول غير المسائل الجزئية. قال: وإن إخراج دوائر لبنانية برمتها من حكومة لبنان، وإلحاقها بغيرها ليس من الأمور الجزئية.

عمر بك الداعوق: إذا كانت امتيازات لبنان باقية، كان مفصولاً عن الداخلية وإن كان ألحق ببيروت وألغيت امتيازاته صار شبيهاً للداخلية. ويجب أن يصير إلى الوحدة مع سورية.

فقال داود بك عمون: إن الخوض في مسألة الوحدة والانفصال خارج عن صلاحيتنا لأن لبنان المستقل تقرر وتقررت له إدارات وأحكام. وله حاكم مرجعه المفوضية العليا. فالمجلس المؤلف هو مجلس للبنان ولمصالح لبنان.

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

وإن كان لأحد الأعضاء رأي خاص في المسألة فليس له أن يطرحه في المجلس، بل له أمن يدافع عنه خارجاً عن المجلس. أما نحن فعلينا أن نرى

إن كان من مصلحة لبنان ومن الموافق لاستقلاله أن تؤخذ هذه الإدارات من يده، فتستلمها المفوضية العليا. أرى أنه يجب أن نقف بوجه هذا التدبير، بقطع النظر عن الحكومات المجاورة لأننا وُجدنا لندافع عن مصالح لبنان، وطريقتنا قانونية لا سياسية.

وزاد بترو أفندي طراد أنهُ إذا ارتأى الأهالي الاتحاد الاقتصادي وهو واجب فيكون ذلك بناءً على اتفاق بين الحكومات نفسها.

وأخيراً أجمع الرأي على أن يوضع جواب للمفوضية العليا، يطلب فيه أن تجعل هذه الإدارات المختلفة في لبنان، مرجعها حكومة لبنان الخاضعة للمفوضية العليا. وأن المصالح المشتركة بين لبنان والداخلية، تقرر باتفاقات تعقد بين الفريقين، تحت مشارفة الدولة المنتدبة. ووكل إلى لجنة فرعية رئيسها عمر بك الداعوق أن تضع هذا الجواب وتقدمه يوم الخميس لتصديق اللجنة.

ثم جرى الحديث على استبدال رسم البندرول للدخان اللبناني برسم مقطوع على المقطوعية، بناءً على طلب مديرية المالية. وعينت لجنة لدرس الموضوع. وكذلك لجنة لدرس تلزيم السمك ثم فضت الجلسة.

جلسة ١ آذار ١٩٢١

كانت اللجنة الإدارية رفضت توحيد ميزانية بعض الإدارات الذي عرضته المفوضية العليا على مناقشاتها. وهذا نص قرار اللجنة:

إن مفوض الجمهورية الفرنسوية العالي في سورية ولبنان بمذكرة تاريخها ١٤/ك٢/ ١٩٢١، تبلغتها حكومة لبنان الكبير، وأرسلها إلينا سكرتير الحاكم العام يرى إنشاء دائرة مالية واحدة بميزانية عامة لحكومات سورية ولبنان في مصالحها الآتي ذكرها:

١ ـ مصلحة الجمارك، ٢ ـ مصلحة البريد والبرق، ٣ ـ مصلحة المحاجر الصحية، ٤ ـ إدارة النافعة. فيما يتعلق أولاً بنفقة إحداث الطرق العامة، ثانياً بنفقات ثغور بيروت وطرابلس واسكندرونة على اختلاف أنواعها. ٥ ـ إدارة المعارف العامة فيما يتعلق بالنفقة من كل وجه على التعليم العالي والثانوي وبعض نفقة موظفي دور المعلمين. ٦ ـ إدارة العدلية فيما يتعلق فقط بالنفقة من كل وجه على المحكمة العليا في بيروت.

فهذا المشروع معارض بالصراحة لاستقلال لبنان الكبير الذي بكل وضوح، وبكل حق، أعلنته فرنسة. فلذلك لا ترى لجنتنا بداً من الاحتجاج عليه وتؤيد احتجاجها بالحجج الآتية:

إن حكومة لبنان الكبير المستقل بذاته عن كل مجموع وطني آخر حقيقة تتولى بنفسها في أراضيها المصالح المتقدم ذكرها، ولا سيما ثغور لبنان الكبير، والجمارك التي هي متصلة بها حكماً. فإن هذه الثغور تختص بها،

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ومنها بيروت، إنما هي جزء متمم للبنان الكبير. وليس لحكومة الداخلية أن تدعي بأقل حق فيها لا من قبيل الملكية، ولا من قبيل الإدارة. فإذا أديرت هذه الموانى والجمارك على الوجه الذي تراه المفوضية العليا، كان في ذلك شيءٌ من الاعتراف لحكومة الداخلية بحق الملكية والإدارة في هذه المصالح، حال كونها لا تملك هذا الحق، ولا نحن نعترف لها به.

نعم، إن للداخلية حقاً، ولكن ليس هو حق ملكية أو إدارة، بل حق انتفاع بما يترتب لها من ريع الجمرك. فينبغي إذاً اتفاق دولي موقت بين لبنان الكبير وحكومات الداخلية لتعيين حصتها وضمانتها، فيتفاوض لذلك الفريقان تحت رعاية المفوضية العليا. ويرجعان إلى حكمها جبراً عند الحاجة. وعلى هذا المنوال تبرم العهود الدولية المؤقتة بين لبنان الكبير والحكومات المجاورة في شأن سائر المصالح المشتركة والمنفعة كالبريد والبرق، والمحاجر الصحية، والطرق العامة.

ومن ثم فهذه اللجنة تعرب لكم عن رغبتها في التعجيل في إبرام هذه الاتفاقات تحت عناية المفوضية العليا، ليتسنى عن قريب للبنان الكبير، إدارة جميع المصالح التي هي طبعاً من شأن حكومته.

أما المعارف، فلا ترى اللجنة من سبب يسوغ إدارتها بالاشتراك، بل هي لا ترى مسوغاً بالاشتراك فيها مع حكومة أخرى، ولو عن اتفاق خاص. ويبقى لحكومة الداخلية أن تنهج نهجاً في ذلك إذا رأته.

جلسة ٤ نيسان ١٩٢١

رأس الجلسة حضرة حاكم لبنان الكبير يصحبُه المسيو بتي السكرتير العام. فقدمه الحاكم للأعضاء وأثنى على مقدرته. ثم قال عن الميزانية إنه اقتضى درسها زمناً طويلاً لأنها هي الميزانية الأولى التي توضع في هذه البلاد، وإن المبلغ الذي توصلت الحكومة إلى توفيره لا يمكن لدولة من الدول إنقاصه بسنة واحدة. فإن ميزانية السنة الماضية عن الأراضي التي تؤلف لبنان الكبير بلغت ٩٦ مليوناً من الفرنكات فأصبحت هذه السنة ٥٠ مليوناً.

ثم انتقل إلى مشروع الضرائب فقال إنه مبدأ أساسي طرح للبحث. وهو يعلم أنه لا يمكن لابن الجبل الذي ينحت الصخران يدفع ما يدفعه ابن السهل. وقال: وقد أخذت بعض الجرائد قولي بغير معناه فإني لم أقل إنه يجب المساواة بين ابن السهل وابن الجبل. بل قلت إن الأعشار هي على الأملاك الأميرية. فلكي تتم المساواة يجب أن تدفع هذه الأراضي الأميرية مبلغاً سنوياً لتصير ملكاً صرفاً لأصحابها.

ثم خرج الحاكم وسكرتيره من الجلسة.

فقال الرئيس إن المصلحة الوطنية تجعلنا نسرع في درس الميزانية. فإن التأخير يكلف الحكومة كل شهر أربعة ملايين فرنك. فأرى أنه من الممكن أن نستبقي نسخة من هذه الميزانية، ونكلف بدرسها لجنة فرعية، وكلما

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

لاحظت خللاً، أو خطأ يقتضي الاستفسار عنه، تقدم تقريرها للحاكم، ثم نحتفظ في القرار الذي نضعه على الميزانية بحق الاعتراض في كل ما يبدو لنا بعد تصديقنا إياها.

ثم جرى البحث في مسألة سير العربات والسيارات فتقرر بالأكثرية اشتراك المسؤولية بين صاحب السيارة وسائقها.

أما مشروع توحيد الرسوم، فعين له لجنة فرعية تدرسه مؤلفة من حسن أفندي بيهم رئيس ونعوم أفندي لبكي مقرر ورشيد بك جنبلاط وبطرس بك كرم وإبراهيم الصراف، أعضاء.

وتناولت المناقشة صلاحية اللجنة الإدارية. فقال الرئيس إنه يحتمل أن توسع صلاحيتنا بمناسبة عودة فخامة الجنرال.

ثم طرحت مسألة الدخان فتأجلت إلى الجلسة القادمة التي ضرب موعدها نهار الخميس القادم.

جلسة ١٨ نيسان ١٩٢١

التأمت اللجنة كعادتها، فسئل نعوم أفندي لبكي: هل وضعت اللجنة الفرعية تقريرها بشأن توحيد الضرائب، فأجاب سلباً. ثم تلا الرئيس صورة الاحتجاج الذي قامت اللجنة برفعه إلى حاكم لبنان العام، المتعلق بصلاحية اللجنة في القرارات التي تصدرها المفوضية العليا بدون مراجعة اللجنة. وقد جاء في الاحتجاج نفسه إلفات نظر الحاكم العام إلى عريضة الملاكين بشأن بيوع الحرب، فاستلمت اللجنة الإدارية الاحتجاج. وقد قال الرئيس: إنه عند مقابلة الجنرال غورو طلب توسيع صلاحية اللجنة الإدارية، بحيث تمنح الحق بأن تباشر الاقتراحات في المسائل العامة، وأن تجيب الحكومة كتابة على هذه الاقتراحات.

وقد استعفى حسن بك بيهم من اللجنة الفرعية المشكلة لمسألة توحيد الضرائب، فانتخب إبراهيم بك حيدر مكانه. وفي النهاية قال الرئيس: إن الحاكم يرغب في الاجتماع مع الأعضاء، كل أسبوع لاستطلاع آرائكم في بعض المصالح.

جلسة الثلاثاء في ٢٦ نيسان ١٩٢١

باشرت اللجنة الإدارية في هذه الجلسة درس مشروع الميزانية الذي طرحه الحاكم عليها للمناقشة. وكانت اللجنة عينت لجنة فرعية لوضع تقرير إجمالي في المشروع المذكور، فتأخرت عن ذلك بداعي انحراف صحة إبراهيم بك أبي خاطر، الذي اكتفى بإبداء ملحوظات شفاوية هاك خلاصتها:

بعد أن حيا فجر ذاك النهار الذي عرف فيه لبنان لأول مرة من حياته السياسية، مبلغ إيراد حكومته ومصروفها، وتمنى أن يكون ذلك فاتحة عصر جديد، وأول خطوة في طريق الاستقلال بظل الدولة المنتدبة، أبدى

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

عن تعجبه من عدم ذكر مرتب الحاكم العام. وقال إنه لا يليق بلبنان أن لا يقوم بنفقات من خصصوا نفوسهم لرقيه وخيره.

فقال نعوم أفندي لبكي إن المستشارين أيضاً لا يتناولون مرتباً من دولة لبنان.

فأجاب الرئيس على ذلك: إنه يليق البحث في هذا الموضوع فيما بعد.

ثم استأنف إبراهيم بك أبو خاطر كلامه فقال: إن الأسباب الداعية إلى التدقيق في الميزانية هي جديرة بالاعتبار. فإن سمعة اللجنة الإدارية مرتبطة بها فإن لم تقم بعملها هذا خير قيام، أهملت أهم واجباتها.

فعلى اللجنة إذاً، أن تقيس المصروفات على الإيرادات، اتباعاً لما جاء في المثل الدارج «على قدر بساطك مد رجلك» لا بل نقول إنه يجب ادخار بعض المال ليوم الشدة، ولا ننفق كل ما يتحصل دون أن نستبقي منه شيئاً.

وقال إنه يجب الاقتصاد بما يمكن الاقتصاد فيه من النفقات. وهو يرى أن الدوائر كثيرة، ومستخدميها كثيرون، من كتبة وملحقين. فيمكن إلغاء، ليس فقط بعض هذه الدوائر، بل أيضاً المتصرفين الذين يمكن الاستغناء عنهم بالقائمقامين. فيرتبط هؤلاء رأساً بمدير الداخلية أو بالسكرتير العام. وفي دوائر أخرى يوجد مستخدمون يمكن الاستغناء عنهم، كما في دوائر المستشارين.

ثم طلب الاقتصاد في السيارات، ووسائل الانتقال التي تقدمها الحكومة لبعض أصحاب الوظائف. وتمنى أن لا تكون فرنسة مكلفة إلى ما شاء الله بنفقات الحكومات التي ترشدها إلى الرقي. وأن يقوم لبنان بنفقاته من إيراداته، وبما يصيبه من مدخول الجمارك، والبريد والبرق، والمحاجر الصحية.

فطلب الرئيس إلى إبراهيم بك أن يدون كلامه بالكتابة فاعتذر لسوء صحته.

ثم استرخص نعوم أفندي لبكي بإبداء بعض ملحوظات فقال: إن الشعب كان يأنف من دفع الضرائب لأنه لم يكن يعرف طرق صرفها. لا بل كانت تصرف لضرره في أحوال كثيرة. فتعوّد أن يرى في الحكومة عدواً له. ولذا كان لا يؤدي المال إلا مرغماً. فلا بد إذاً من توضيح الأمور حتى يقف على الحقيقة، ويدفع ما عليه بطيبة خاطر. ويتوجب درس هذه الميزانية بما يوحيه الضمير وترشد إليه المعرفة، فينظر في هذه الأمور إلى الفائدة المتأتية عن النفقة. ولا يكفي أن ننظر إلى تخفيف المصروفات بل علينا أن نرى ما هي النتيجة الحاصلة منها.

قال: وهنا يمكن التساؤل هل من ضرورة لوجود لغتين رسميتين يكون بسببهما موظفون مخصصون يتقاضون الأجور الباهظة. وهل من لزوم لتعدد المستشارين ـ أقول التعدد لا المستشارين ـ أو ليس من الممكن أن يستغنى عن الكتابة بالآلة، مع المحافظة على السرعة في الأعمال والاقتصاد في الوقت. فإن بعضهم قال لي ما هذه النفقة التي تنفق على كاتبي الآلة. مجموعها ٢٠٠ ألف ليرة فراجعت جمع الميزانية مدققاً فوجدته ٨١٦،٦ ليرة مع تعويض فرق العملة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

يقال إن العمال كثيرون فلنر هل لكلٍ عمل، وعمل مفيد. وهل للدوائر الجديدة فائدة، وهل يمكن أن ينقص عدد موظفيها دون تعطيل الأشغال.

وقيل: لماذا تدفع القيمة المذكورة في الميزانية للمكتب الطبي الإفرنسي. فسألنا مدير الصحة فأفادنا أنه لو كانت الحكومة تريد أن تقوم بما تكلف به المكتب ٧٨ الإفرنسي، لتجشمت نفقات طائلة جداً لبناء مستشفى للكَلَب، وفحص ما يلزم فحصه كيماوياً الخ..

ثم أظهر العضو رغبته في أن يعرف ما هي المدارس التي تنفق عليها إدارة المعارف. وأين هي، وعدد طلبتها، ومعلميها. وطلب الاستفادة عن المال المرصود من المفوضية العليا. هل هو دين أو نصيب لبنان الكبير من إيرادات الجمارك، والبريد والبرق، والمحجر الصحي.

ثم أعاد الرئيس طلبه للتقرير من رئيس اللجنة الفرعية بطرس بك كرم فاعتذر بانحراف صحة المقرر إبراهيم بك أبي خاطر. وعندئذٍ اقترح الرئيس تعيين نعوم أفندي لبكي مقرراً فاعترض حسن بك بيهم على ذلك فعرض عليه الرئيس أن يقوم بهذه المهمة فامتنع وجرى جدال أفضى إلى تعيين نعوم أفندي لبكي لوضع التقرير الإجمالي في الميزانية. ثم تعينت لجنة فرعية لدرس كل باب من أبواب الميزانية وتقديم تقرير فيه.

وختم الرئيس الجلسة بحض الأعضاء على التدقيق في العمل مع الاجتهاد والسرعة فيه وقال إنه من الواجب أن نخصص جلسات غير اعتيادية لدرس الميزانية حتى لا نرمى بالتقاعس عن العمل في الأمور الحيوية للبلاد، ولا يصح أن يعتذر أحد أو يتلكأ.

ثم عينت اللجنة أنطوان بك عرب لتمثيلها في لجنة تصليح مستشفى مار جرجس، وعمر بك الداعوق في لجنة شراء أقمشة لإدارة الصحة. وأجلت الجلسة بعد ذلك إلى هذا المساء.

جلسة الخميس ٢٨ نيسان ١٩٢١

افتتحت الجلسة بطرح بعض العرائض لمناقشة اللجنة الإدارية فيها. منها التماس بعض مهاجري اللبنانيين أن ترفع السفارات والقنصليات الفرنسية العلم اللبناني في أيام الأعياد اللبنانية. ومنها عريضة من موظفي المالية في طرابلس، يشكون من قلة رواتبهم. وعريضة الشيخ فريد الدحداح يعترض على

الحكومة التي لم تقبل منه ورقاً نقدياً سورياً عن المتأخر عليه من أموال أميرية في السنين الماضية. وعريضة من مستأجري اللوكندة الخديوية، يشكون فيها ما يدعونه من الحيف من قبل قوميسيون الطلبات الرسمية. فأحيلت كلها إلى الحاكم.

ثم عرض نموذج الاستعلامات التي تطلب من المهاجرين عند إحصائهم. وفيها فوق ما ذكر في قانون الإحصاء السؤالات الآتية: هل يحسن المهاجر القراءة والكتابة. هل يدفع ضرائب لحكومة لبنان، وأين يدفعها.

to obtain the original document, please contact Mr. Aunar Daher

هل له أملاك في لبنان، وأين موقعها، وهل يرسل مالاً لأهله، وأين إقامته في المهجر، ومتى هاجر فوافقت عليه اللجنة.

ثم عرضت ميزانية الجندرمة والبوليس فتلي تقرير اللجنة الفرعية فيها. وكله موافقة على مندرجات الميزانية. إنما ألفت النظر إلى علف الدواب ومشترى ما يلزم لها من سرج ولجام وحزام الخ.. واستصوبت أن يزاد راتب الفارس فيصير هو مسؤولاً بشراء العلف وسائر اللوازم، فتصير له ملكاً فيزيد حرصه عليها. وطلب الاستفسار عن المخصص إعانة للفرقة اللبنانية، وقدرها ٩٨٩،٤٩ ليرة سورية وقد ضمت هذه الفرقة إلى الفرقة السورية، ولا لزوم لمثل هذه القوة. وتأجل البحث في التقرير المذكور إلى هذا المساء.

جلسة ٣ أيار ١٩٢١

عقدت الجلسة برئاسة داود بك عمون وحضرها المسيو بتي وفوزي بك رمضان مدير البوليس، والمسيو بجان مستشار البوليس، والدكتور منضور مدير الصحة، والطبيب شتينيار مستشاره وكان يوسف أفندي البستاني يترجم أقوال المسيو بتي.

فتلا سيمون أفندي شكري محضر الجلسة السابقة التي وافقت اللجنة الإدارية فيها على ميزانية الجندرمة.

فقال إبراهيم بك أبو خاطر إنه لم يتعرض لاختصاص الحاكم والسكرتير العام. وإن ما قيل له عن وجوب الإتيان بالأرقام، وعدم الاكتفاء بالعموميات، قد رد عليه بأن ذلك سيجري إبان المناقشة في كل فرع من الميزانية، واحتفظ نعوم أفندي لبكي هو وإبراهيم بك أبو خاطر بحقهم بالرد على ما قاله إبراهيم بك حيدر من تأثير العوامل الشخصية في المناقشات فأنكرا ذلك. وقال نعوم أفندي لبكي إن ما كتب عنه في بعض الجرائد من أنه نسب إلى إبراهيم بك أبو خاطر أنه يلقي الكلام جزافاً غير صحيح، ورداً على إبراهيم بك حيدر أجاب أنه ليس فقط لا يوجد عوامل شخصية بينه وبين إبراهيم بك أبو خاطر، بل تربطه به روابط الولاء.

ثم شكر المسيو بتي سيمون أفندي شكري وفؤاد أفندي عمون على حسن ترجمتهما أقواله وتلخيص المحاضر. ثم نهض بطرس بك كرم وتلا تقرير اللجنة الفرعية عن ميزانية البوليس. فاستصوب مندرجات الميزانية، ولم يرَ في عدد البوليس، ورواتب مأموريه ما يستوجب الانتقاد، بل خص الإدارة بالثناء واقترح حصر البوليس في المدن الكبرى، حيث يكثر الازدحام، ويتوفر عدد المتشردين. والعدلية لها في البوليس خير مساعد على القيام بما يفرض عليها.

ثم طرحت بعض السؤالات. فأجاب المسيو بتي مثنياً على البوليس عموماً رغماً عن حداثة تشكيله وخص بالذكر فوزي أفندي رمضان وقال ما خلاصته: إن في البوليس، كما في كل جماعة يوجد أناس غير أهل لما ندبوا إليه، ولذا تريد الحكومة إعادة تشكيل هيئة البوليس موفقة بين التوفير والفائدة. وقال إن المبدأ الأساسي المعمول به في كل حكومة متمدنة، هو أنه يوجد بوليس حكومة وبوليس بلدية. ففي لبنان يوجد بوليس حكومة. ولذلك

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

تتحمل الدولة نفقات هذه الدائرة. مع أنه كان من الواجب أن تتحمل هيئة غيرها هذه النفقات، أعني البلدية في المدن الحافلة بالسكان. ويكفي لسائر الجهات بوليس سيار. فالحكومة رأت لأجل التوفير، أن لا يكون بوليس حكومة، بل بوليس بلدية.

ومن هذه السنة يمكن الاقتصاد في الميزانية الخاصة هيئة البوليس وذلك في مجرى السنة كما سيجري للسيارات. والحكومة درست ميزانية بلدية بيروت. وهي

تؤدي النصائح اللازمة لإصلاح مواطن الخلل، لأنها تريد أن تجعل بوليس بيروت بوليس بلدية، وهي تساعد المدينة لتتمكن من القيام بمهمتها هذه:

وليست غاية الحكومة التوفير فقط، بل توسيع حرية المدن فتكون إدارة بوليسها بيدها.

ثم إن البوليس ينقص عدده تدريجاً في الألوية. وخصوصاً في سنجق جبل لبنان لأنه متاخم بيروت. والحكومة تبغي أن تجدد تشكيل البوليس. ولكن لا يتم لها ذلك قبل أن تلغي تباعاً ما هو موجود الآن. أما البوليس فموجود الآن في بيروت وصيدا وزحلة وطرابلس وصور.

قال: وإذا نظرنا إلى العوائد، رأينا أن الجندرمة تقوم مقام البوليس، حيث لا وجود لهذه الهيئة. ويمكن القول إنه على مقدار تنظيم الجندرمة والبوليس، يكون نقص عدد الجرائم. والحاكم مهتم كل الاهتمام بمسائل الجندرمة والبوليس. وإن قيل ما هو الفرق بين الجندرمة والبوليس فأقول إن الجندرمة مكلفة خصيصاً بحفظ الأمن على الطرقات وفي الحقول والجبال. وأما البوليس فمهمته محصورة في المدن. الجندرمة لا يمكنها العمل إلا مرتدية بزتها الرسمية، أما البوليس فلا يحتاج إلى ذلك. والذي نريده هو أن يكون كل فرد من أفراد البوليس عارفاً مهمته لأنه هو بنوع ما، من رجال العدلية، وليس كما جعلته الإدارة البائدة آلةً بيد حكومة مستبدة. فهو مسؤول عن أعماله، وله أن يعترض على ما يراه غير موافق للقانون. وعليه، سيطرد من البوليس كل من ليس فيه أهلية من جهة نزاهته، أو من جهة معرفته بواجبات وظيفته. فيستدعى قوميسرو البوليس لتقديم فحص عن واجبات مهمتهم. ويجب أن يكون البوليس في المستقبل قليل العدد، إنما كثير الكفاءة. فما الفائدة من وفرة العدد وقلة الأهلية.

وستفتح مدارس للبوليس، وتجري امتحانات. وبسبب التوفيرات يمكن زيادة البوليس السيار فتؤلف هيئة معدة للتوجه إلى كل ناحية من نواحي الدولة تستلزم ذلك.

وبعد ذلك استوضح بترو أفندي طراد المسيو بتي عن مسؤولية إدارة بوليس البلدية. هل تكون على الحكومة، أو على البلدية. فقال المسيو بتي إن ما قاله هو مشاريع حتى الآن، لم توضع موضع العمل، وإنما هي مطروحة للدرس. على أن المراقبة العليا، لا بد أن تكون للحكومة المركزية حسب الظروف. أما تنظيم التجوال في المدينة، وحالة القره غولات[1]، وتسعير الحاجيات، ومصادرة الخداع في المعاملات، فيرجع إلى البلدية. أما

(١) المخافر

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الأمن العام فالسهر عليه من خصائص الإدارة المركزية. وقومسيرو البوليس تسميهم عادة الحكومة المركزية. هكذا في فرنسة.

ـ وطلب حسن بك بيهم أن يخصص سيارة للمدير وأن يكون راتبه مثل راتب القومسير سانترال. فقيل له إنه موعز إلى من يلزم بتقديم سيارة للمدير متى طلب ذلك. وأما الراتب فليس أقل من راتب القومسير سنترال.

ثم قال إنه لا يوجد تناسب بين الرواتب. فأجاب بترو أفندي طراد إن هذه مسائل إفرادية داخلية لا شأن للجنة فيها. فأخذ رأي الأعضاء فأجمع على أن للجنة إبداء الملحوظات العمومية، أما تعيين الرواتب الإفرادية وتنسيقها فمرجعه الحكومة الإدارية.

ثم وافقت اللجنة على ميزانية البوليس وأوقفت الجلسة برهة للاستراحة.

ولما استؤنفت تلا أنطون أفندي عرب تقريره في ميزانية الصحة والإسعاف. فانتقد قلة رواتب الأطباء في المستشفيات والمستوصفات. ثم تكلم عن الإعانات التي تدفع للمكتب الطبي الإفرنسي، لقاء ما تكلفه إياه الحكومة من الأعمال. وقال إن هذه الإعانة توفيراً كبيراً على الحكومة، لأنه لو شاءت الحكومة أن تتولى ذلك لكلفها الأمر من ٢٠ إلى ٣٠ ألف ليرة لأجل بناء المختبر، وانتقاء المعلمين، وتجهيز الأدوات، وبناء مستشفى للكلب الخ. عدا عن أنه يصعب وجود اختصاصيين أوسع علماً وخبرة من الموجودين في المكتب الطبي الإفرنسي.

ثم تمنى أن يكون للحكومة مستشفى لنحو ٥٠٠ سرير. وأن تخفف مصارف أكل الأولاد والمرضى لأن أسعار الحاجيات قد نزلت، وأن تشترى هذه بالمناقصة فيكون بذلك توفير.

واستلفت نظر الحكومة إلى السجون وبنائها الغير الملائم للصحة. فالسجون بنيت لتأديب المسجون لا لقتله.

أما المستشفيات فعددها ٨ ومجموع أسرتها ٥٩٠ والمرضى ٥٢٠ وحبَّذ فكرة تجفيف المستنقعات. فاعترض حسن أفندي بيهم على وجود طلبة السجون. وطلب أن يكلف بعملهم أطباء البلديات والأقضية. وعلى الإعانة المخصصة للمكتب الطبي وعلى وجود المستوصفات في بعض المحلات دون غيرها.

فأجاب المسيو بتي شاكراً أنطوان أفندي عرب على ما جاء في تقريره من التفاصيل وقال ما خلاصته: إن طلب زيادة رواتب أطباء المستشفيات، وتنقيص نفقة الفقراء يرد على أولهما أن الأطباء ليسوا مقيدين بخدمة المصلحة فقط، بل هم أحرار في ما عدا أوقات شغلهم أن يتعاطوا مهنتهم أينما شاؤوا. وما تدفعه الحكومة ليس سوى بدل ما يتكبدونه في خدمة الحكومة. وهو نظير اشتراك شهري، أو سنوي، يوفر على الحكومة مصروفات باهظة. عدا عن أن ثقة العموم بهم تزيد من كونهم أطباء مستشفيات. وفي فرنسة يدفع الأطباء رسماً معلوماً ليكونوا من أطباء أو صيادلة المستشفيات.

أما نفقة الطعام فربما نقصت في مستقبل الحين.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ثم اعترض بعضهم على سيارات مصلحة الصحة المخصصة لنقل المرضى فقال الأعضاء إنه يجب الاحتفاظ بها.

قال: أما أطباء السجون فلا بد من وجودهم وليس ما خصص لهم كثيراً. فإنه يكاد لا يكفي نفقة انتقالهم وهم قليلو العدد.

وأما المختبر الكيماوي، ومستشفى الكَلَب فضروريان. والحكومة تعتمد على أعمالهما لأن لهما صفة رسمية، وتتوافر فيهما كل الصفات المطلوبة، وهذان المؤسسان مسؤولان تجاه الحكومة. عدا عن أنه ليس من مقدرة الحكومة المالية أن تنشئ لحسابها مثلهما. وفي كل مكان أخذت الحكومات إنشاء مثل هذه المؤسسات على حسابها، فقد ندمت.

هذا من جهة التوفير. أما إذا قصد غير ذلك فيكون المرمى من المناقشة سياسياً، فليس الموقف موقف سياسة، ولا شأن لنا من البحث فيه.

على أن حسن بك بيهم بقي مصراً على رأيه قائلاً إن القانون يخول صاحب الحق أن يجري التحليل الكيماوي المتعلق به في أي محل أراده. وبعد مناقشة قصيرة قدم في غضونها حضرة مدير الصحة بعض البيانات اللازمة، وافقت اللجنة على ميزانية الصحة. وختمت الجلسة على أن تعود اللجنة إلى المناقشة في الميزانية مساء هذا النهار.

جلسة ٧ أيار ١٩٢١

ميزانية النافعة

عقدت الجلسة برئاسة داود بك عمون. فحضرها من قبل الحكومة المسيو بتي، ومن قبل إدارة النافعة البر أفندي نقاش والقومندان برين. فتلا بطرس بك كرم تقريره في الأشغال العمومية، فسرد عدد الموظفين ونفقاتهم. ومما قال إن الطرق منها ما أنشئ ومنها ما يراد إنشاؤه.

وتكلم عن المال المخصص لجلب المياه إلى صور، ومنافع النفقات في هذا السبيل. ثم بيّن مفردات نفقات النافعة وأفاض في منافع الطرقات.

ثم اقترح الرئيس المناقشة. فطلب إبراهيم بك الصراف أن تعار بلاد عكار اهتماماً أعظم. فإن فيها ١٦٦ قرية وطرقاتها بحالة يؤسف لها.

فقال ألبر أفندي نقاش إنه يصيب بلاد عكار قسم من المبالغ المخصصة للإنشاءات الجديدة. فإن طريق البحر تنتفع منها عكار، كما تنتفع من طريق أعالي الجبل التي ستمر بها.

وطلب حسين بك الزين أن تخصص مداخيل كل سنجق من أموال الطرقات بذلك السنجق. فأجابه الرئيس: إننا نمثل كل دولة لبنان فلا يصح أن ندافع عن المسائل الخصوصية.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ثم أعطى ألبر أفندي نقاش بعض إيضاحات عن الإصلاحات في طرق لبنان الكبير. فقال إنه خصص ٥٠ ألف ليرة لإنشاء الطرق الجديدة. وما بقي فهو للترميم. ثم عدد نفقات الطرق التي سيتم ترميمها وصيانتها: ٢١ ألف ليرة لطريق بيروت الشام، و١٦ ألف ليرة لطريق بيروت طرابلس، و٦ آلاف ليرة لطريق طرابلس المينا، و٢٣ ألف ليرة لطريق المعلقة صغبين، مارة بجسر القرعون الذي كاد يتم إصلاحه، و٢٠ ألف ليرة لطريق المعلقة بعلبك، و٢٥ ألف ليرة لطريق صيدا وصور، و٦ آلاف ليرة لطريق صيدا مرجعيون، و٦٠ ألف ليرة لشارع اللنبي وشارع البسطة إلى الحرش وطريق الشام وطريق طرابلس.

أما الطرق المنوي إنشاؤها فهي تحت الدرس.

أما شارع اللنبي فقد صرف فيه ٦ آلاف ليرة من المبلغ المذكور لأجل المجارير. وامتحن فيه وضع أسلاك الكهرباء والإنارة والتلفون.

وبمناسبة طرق الترامواي، قال عمر بك الداعوق: إن على الشركة إصلاحها بموجب شروط الامتياز. وقد طلب إليها ذلك مرات ولم تجب الطلب، فإما أن تقوم بالطلب وإما أن ينزع الامتياز منها.

ولاحظ نعوم أفندي لبكي أن ميزانية النافعة كانت في السنة الماضية أكثر من مليون ليرة سورية. وقد أنقصت، مع أن رواتب الموظفين لم تنقص بالنسبة.

ثم تكلم المسيو بتي ومما قاله: إن اتقان الطرقات أصبح من مميزات الإدارة الإفرنسية. وقد أرادت الحكومة تنظيم إدارة النافعة على النسق الإفرنسي.

وقال: إن معدل الرواتب في فرنسة من ١٢ إلى ١٨ بالمئة من نفقات الطرقات. وفي بعض المحال يبلغ الـ ٢٠ بصورة استثنائية. أما في لبنان الكبير فلم تتجاوز الـ ١٠،٤٢ بالمائة. أما فائدة وجود موظفين اختصاصيين، فهو التوفير، وذلك بما يبدونه من العناية في المناظرة لإصلاح الخلل.

ـ ومما قاله المسيو بتي، إن الدولة المنتدبة تهتم بالشؤون العمومية قبل الشؤون الخاصة. ولذلك ترغب في ترميم وإنشاء الطرقات العمومية قبل سواها، لأنها هي التي تضمن نجاح دولة لبنان، بتسهيل وتكثير طرق مواصلاته مع سائر البلاد، ولا سيما مدينة بيروت التي لا ينجح مرفأها إن لم تنفذ إليه كل الطرقات من الشرق والشمال والجنوب.

فحكومة لبنان أمكنها أن تخصص ١٠٧ آلاف ليرة للطرقات. فأرادت المفوضية أن تمدها بمبلغ ٢٠٧ آلاف ليرة لمساعدتها. وهذه تصرف للطرقات العامة قبل سواها. ثم ينظر إلى الطرقات اللبنانية المحضة ثم إلى الطرق المحلية.

أما الطرقات المحلية، فإن أراد الأهالي الاهتمام بتكثيرها بوقت قريب، فعليهم بدفع ما يلزم الآن، والحكومة تساعدهم كل المساعدة في ذلك.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

أما مسألة الترامواي، فإن الشروط المتفق عليها توجب على الشركة إصلاح قسم من الطريق التي بين الخطوط. وقد طلبت الحكومة أن يصير هذا الإصلاح. ولما رأت عجز الشركة الحالي عن ذلك، أخذت الإصلاح على عاتقها، على أن تستوفي الأكلاف من الشركة. وقد قدرت بـ ٤٥ ألف ليرة. والشركة تظهر حسن استعداد لأنها استقدمت آلة تمكنها من زيادة قوتها المحركة ٥٥٠ حصاناً. وستخصص مركبة للنساء متى تمكنت من ذلك. أما الأجور، وتكثير العربات، فسينظر في ذلك في وقته. ثم أكد المسيو بتي أن شركة الماء ستوصل الماء إلى الأحياء العليا في المدينة في وقت قريب.

ثم أخذ ألبر أفندي نقاش بتبيان الطرق العمومية التي تكون منفعتها مشتركة بين لبنان والحكومات المجاورة، ثم الطرق اللبنانية الداخلية.

وعاد المسيو بتي إلى الكلام فقال إن نفقات المأمورين ليست بغير اعتيادية. بل هي في لبنان أقل منها في كل دولة أخرى متمدنة. ومع نفقات المأمورين يجب أن ينظر إلى أنه يوجد نفقات لا تجدد كل سنة، كنفقة شراء المحادل، فإنها ضرورية ولكنها لا تكون سنوية، إلى غير ذلك من الإيضاحات.

جلسة ٩ أيار ١٩٢١

وفي جلسة الاثنين طلب بعض الأعضاء إيضاحات أخرى بخصوص ميزانية الأشغال العمومية. فأعطاها المسيو بتي، ثم ألبر أفندي نقاش. كمسألة إصلاح سراي الحكومة ودوائرها في بيروت، وضرورة إصلاح سراي صور وصيدا، لأنهما بأشد حاجة إلى ذلك. وبرهن عن وجوب إنشاء مفتشية الطرق حتى يتمكن المدير من درس خططه، ورسومه ولا يضيع وقته على الطرقات.

وبين منافع جر المياه إلى صور. وكم وفرت الإدارة الحالية من النفقات في هذا الأمر، أي ٥٠ بالمائة. فإنه استبدلت القساطل المعمولة من باطون مسلح بقساطل صلب.

ثم طلب حسن بك بيهم الوقوف على البيانات بخصوص مياه صور. وطلب عمر بك الداعوق التقليل من نفقات النافعة. فعلى الأول أجاب المسيو بتي إنه لا يعتبر اللجنة كمجلس حسابات. وبعد أن قال الرئيس وحسن بك بيهم والشيخ يوسف الخازن وبترو أفندي طراد بحق اللجنة في المراقبة على المالية، أجمعوا على طرح المسألة على الحاكم للبت فيها.

أما على طلب عمر بك الداعوق، فأجاب المسيو بتي أن الحكومة تعمل ما لا غنى للبلاد عنه الآن. وهي تنفق نفقات يكون منها فائدة لا نفقات عقيمة. وقال نعوم أفندي لبكي إن الاعتراض يجب أن يدعم بالبرهان التفصيلي. لئلا تقول مديرية النافعة لا يمكنني أن أعمل هذه الأعمال بما تقرره اللجنة من النفقات لأنها قليلة فما نجيب إذ ذاك؟

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

ثم أخذت الأصوات لتصديق ميزانية النافعة فلم يرضَ تصديقها حسن بك بيهم ثم قبل بالتصديق مع تدوين تحفظاته. ولكن لما أبى عمر بك الداعوق تصديقها إجمالاً تبعه حسن بك بيهم ولم يصدقها.

وقد قرر في أثناء هذه الجلسة أن تعين لجنة فرعية لدرس كل امتيازات الشركات في لبنان الكبير. وطلب أن تكتب التقارير، ويوزع منها نسخ للأعضاء قبل المناقشة. وأن تستجلب آلة للكتابة العربية لتسهيل تكثير النسخ.

واليوم تباشر اللجنة المناقشة في ميزانية المعارف.

جلسة ١٠ أيار ١٩٢١
ميزانية المعارف

فتحت الجلسة برئاسة داود بك عمون. وحضور المسيو بتي مندوباً عن الحكومة، وشفيق بك حلبي مدير المعارف. فتلا حسن بك بيهم تقريره عن ميزانية المعارف وكان سبق فوضعه بالاتفاق مع حسين أفندي الزين وإليك خلاصته.

طلب حسين بك بيهم أن لا تلغى المدارس الابتدائية بل تعمم. واستفسر عن حصة المعارف من ضريبة كسور الأعشار والويركو المخصصة لها، بموجب القانون العثماني السابق. واعترض على الإعانة المخصصة لمكتبي الهندسة والحقوق، لقاء تكليفهما إلقاء الدروس المسائية في الحقوق الإدارية والهندسة. وقال إن كان لا بد من بقائها، فلماذا خصصت بكلية اليسوعيين. وأخيراً طلب إلغاء هذه الإعانة وتخصيصها بالمدارس الابتدائية، أو بإرسال طلبة معسرين إلى فرنسة لإتقان هذه الدروس. وأبان أن في نفقات مدرسة الصنائع إسرافاً. فإن ما يصرف عليها يبلغ ١١٠٠٠ ليرة ذهباً على مدار السنة. ورأى أن رواتب الأساتذة والمفتشين قليلة فيجب زيادتها. وأن تلغى المصاريف التي نوه بزيادتها.

فقال الرئيس: ماذا يؤخذ على اليسوعيين، إن كانوا سبقوا إلى إنشاء المدارس العالية وهم أصحاب إقدام ونشاط؟ وهل تقفل مدرستهم بابها بوجه أحد؟ إنما يلوح لي أن المقرّر يرمي إلى أن تخفف شروط القبول، حتى يتيسر لعدد أكبر اتباع هذه الدروس. ومن ذلك عدم التشديد باتقان اللغة الافرنسية.

فلم يوافق حسن بك على هذا التفسير وطلب إلغاء الإعانة بتاتاً.

قال نعوم أفندي لبكي إن ذلك الإلغاء يكون مضراً بالفقراء. ووافقه على رأيه أنطون أفندي عرب.

وقال المسيو بتي إن ما يجب على طالب الدخول معرفته، هو ما لا بد منه للاستفادة من الدروس التي تلقى في المكتب. أما عدد التلامذة فهو غير محدود.

وقال مدير المعارف إن إقبال الطلبة على هذه الدروس فاق المنتظر رغم حداثتها.

ثم تناول مندوب الحكومة مسألة مدرسة الصنائع فقال: إن الجنرال غورو في المدة التي قضاها في باريس، لم

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

يحصر اهتمامه بالسياسة، بل خابر الماليين الإفرنسيين، ونهجهم لصرف همهم إلى تعزيز سورية ولبنان اقتصادياً. وغداً سيصير في بيروت وسورية معامل، وطواحين، وآلات مختلفة يقتضي لها عملة اختصاصيون. وسيأتي إلى البلاد أكثر من ٥٠ شركة يكون لرؤوس الأموال الوطنية نصيب فيها، إذا شاءت. وستضطر هذه الشركات إلى استخدام أصحاب الفن. فإن كان لا يوجد مدرسة صنائع تقدم عدداً من هؤلاء، رأى لبنان أرضه مستثمرة بمساعدة الأجانب. فهل ترضى هذه اللجنة أن تعطل هذه المدرسة الوحيدة الآن لتدريس الصنائع درساً فنياً.

أما أحوال هذه المدرسة فشرحها حضرة مدير المعارف وقال: إن ما خصص لها ليس نقوداً ذهبية بل أوراق نقدية. نعم إن عدد الطلبة لم يتجاوز الخمسة، لأنها لم تفتح أبوابها إلا في أول الشهر الجاري. على أن حالة الميزانية لا تسمح بأن تكون المدرسة داخلية. ولذا اضطرت الحكومة إلى أن تعين عدد الطلبة وهو ٣٠، يتناول كل منهم شهرياً ٢٠ ليرة سورية لمعاشه وكسوته، وذلك ترغيباً للأهالي في إرسال أولادهم. وتعميماً لهذه الدروس المفيدة جداً للبلاد. وليس الآن لدى الحكومة محل يأوي إليه طلبة داخليون، لأن السلطة العسكرية محتلة مدرسة الصنائع الأصلية.

قبلاً كان التلامذة يرسلون إلى المكتب السلطاني في الأستانة. أما الآن فمرنسة التي تحب لبنان بنوع خاص تريد أن تُعِدَّ له رجالاً إداريين. فهل يجب إرسال هؤلاء الطلبة إلى باريس. إنه لأحب علينا أن نتمكن من إرسالهم إلى مدينة النور، حيث أعداؤنا أنفسهم يتلقنون الدروس الإدارية على أن الذين يوجهون إلى باريس، يجب أن يكونوا من المثرين. ولكن هل يكون من العدل أن يترك الباقون الذين لا طاقة لهم بالذهاب إلى باريس؟ كلا. بل يجب أن يسهل تلقي هذه الدروس للجميع.

وقد أرادت الحكومة أيضاً أن ينتفع من هذه الدروس المستخدمون الإداريون، حتى يتمكنوا من الترقي في سلكهم. فهم الآن يخدمون بلادهم. والعدل يقضي، أن تمهد لهم سبل الترقي.

والنتيجة أن هذه الإعانة تعطى للمكتب المذكور لأنه يمكنه أن يقوم بما ترغبه الحكومة. وهو وحده دون سواه، قادر على ذلك. فنحن بنوع ما، اضطررنا الآباء اليسوعيين أن ينظموا الدروس المذكورة في معهدهم. وطلبنا إليهم أن تكون أوقات الدروس في الليل، وهي مجانية، وخطتها تدريس نظام الإدارة الإفرنسي والعثماني، بما يوافق حالة البلاد الحاضرة، لأنها في طور الانتقال. أما دروس الهندسة فهي علم المساحة. وفن وضع الخارطات. ولا غنى للحكومة عن العارفين بهذه الأمور. فإنها تريد المسح، ووضع المصورات إلى غير ذلك، فلا بد إذاً من جمع الواردات في خزينة واحدة يعطى منها حسب الاقتضاء لكل مصلحة ما يلزمها. وإن الحكومة لا تأنف من أن يكون للمعارف رسوم خاصة، ولكن هل يقبل الأهالي زيادة الرسوم، وهم يتذمرون كل مرة نرى من الواجب زيادتها. فلنكتف الآن بما هو موجود، ولنسع إلى ما هو أحسن تدريجاً.

أما الإعانة التي تدفع لمكتبي الحقوق والهندسة، فأقول إن الحكومة محقة في استبقائها. والحكومة قد ألحت على أصحاب هذين المكتبين كي يقبلوا بإعطاء هذه الدروس، رغم أشغالهم الكثيرة. وقد طلبت الحكومة أن

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

تكون الدروس مسائية، ليتمكن المستخدمون الإداريون من حضورها والاستفادة بها. وحاجة البلاد إلى هذه الدروس مثل حاجتها إلى مكتبي الحقوق والهندسة. إذ لا يخفى أنه لا بد للحكومة من رجال قضاء، ومن مستخدمين إداريين، فيهم الكفاءة من حيث الاستقامة والعلم. فرأت الحكومة أن تكلف بتهيئة هؤلاء الشبان أناساً أكفاء يشهد لهم بطول الباع. وهل من مكتب آخر في مدينتكم يستطيع ذلك، غير مكتب الحقوق الإفرنسي ومكتب الهندسة. فإن كانت الحكومة فعلت ذلك فبحق وصواب فعلت.

وطلب أن ترقى مديرية المعارف إلى أعلى من رتبتها الحالية. وطلب التشبث بجعل التعليم الابتدائي إلزامياً تدريجاً على قدر المستطاع.

ثم طلب بترو أفندي طراد الإيضاح عن تشكيل المدارس.

وعندئذٍ أخذ المسيو بتي في الرد على كل من اعتراضات حسن بك بيهم. فوجه نظر مقرري اللجان الفرعية إلى أن كلاً منهم يطلب للفرع الذي عين لدرسه المقام المفضل في النفقات. أما الحكومة فالواجب يقضي عليها أن تراعي الميزانية كلها، وتنظر إليها من كل الوجوه. فالمعارف، وإن كانت ضرورية ومرغوباً في تعميمها، فإن هناك أموراً أخرى هامة لا يحسن الإغضاء عنها. وقال: إنني أثني على الذين يوجهون اهتمامهم إلى نشر المعارف، فهذا منزع فرنسة الحرة. ولذا إن كان لا بد من اتخاذ بعض التدابير المخالفة لهذا المبدأ، فالحكومة تقررها آسفة لظروف قاهرة تطرأ عليها.

ثم تناول كل اعتراض بمفرده فقال عن إلغاء المدارس الابتدائية، إنه يجب أن يفهم به عدم إنشاء مدارس جديدة، كان في النية إنشاؤها هذه السنة، وذلك لأن الميزانية لا تحتمل النفقات اللازمة. ثم قال: نعم إن بعض المدارس قد أقفلت. وإنما جرى ذلك حيث عدد التلامذة لا يفي بالمرام. فإنه يوجد قرى لا يداوم أحداثها المجيء إلى المدرسة، وهم قليلو العدد، وقراهم قريبة من قرى أخرى أكبر منها فيها مدارس. فحسن الإدارة المالية يقضي بأن نبقي مدرسة واحدة تجمع عدداً من الأحداث وافياً. ذلك عدا عن أن هذا الإلغاء وقتي، وستعاد المدارس حيث، ومتى أمكن الأمر، بشرط أن يظهر الأهالي رغبة حقيقية في إرسال أولادهم إليها. فما الفائدة من المدارس التي لا يأتيها تلاميذ. والحكومة تسعى لتشويق الأهالي، وتنشيط التلاميذ، وهي لا تألو جهداً في هذا السبيل.

أما حصة المعارف من الرسوم، فقد ألغي تخصيصها بها بعد الثورة العثمانية. ونحن ورثة حالة أوجدها الأتراك. زد على ذلك أن الحكومة من قبل الحرب قد أخذت في إزالة هذا التدبير الذي كانت اتخذته من قبل، أي تخصيص مداخيل كل مصلحة بها، لأن في ذلك أضراراً لا تخفى. فإن بعض المصالح لا يمكنها أن تقوم بنفقاتها، وبعضها يفيض عنه.

وانتصر عمر بك الداعوق لهذه المدرسة وطلب أن تلغى الملاجئ، فتسهل زيادة عدد تلامذة مدرسة الصنائع حتى ألفين داخليين وأكثر. وألح في طلبه.

فاعترض عليه الشيخ يوسف الخازن وأنطون أفندي عرب وبينا وجوب الاحتفاظ بالملاجئ الآن.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وقال المسيو بتي إن عمر بك الداعوق يسوق اللجنة في طريق مملوءة مصاعب. ويجب أن لا يطرح في المناقشة موضوعٌ لم يدرس درساً وافياً. والجدال الجاري في مدرسة الصنائع يؤدي إلى الخروج عن نطاق المناقشة في الميزانية. كما أنه يرمي إلى نقض ما قررته اللجنة بخصوص ميزانية الصحة والإسعاف. فليُدرس الأمر، ولتعرض خلاصة الدرس على الحكومة، حتى تدقق فيه وترى رأيها.

ثم طلب نعوم أفندي لبكي أن يعين مدير المعارف أحياء بيروت التي فيها مدارس أميرية. فعددها مدير المعارف فإذا هي الباشورة، والبسطة، والمصيطبة، والخندق الغميق، وعين المريسة، ورأس النبع، وحارة الولاية، وزقاق البلاط.

فقال حسن بك بيهم إن ذلك من آثار الحكومة التركية التي خصصت أحياء المسلمين دون غيرها بالمدارس. وهذا التخصيص غير ممدوح. ويجب المساواة بين الأحياء كلها.

وقال المسيو بتي إن رواتب موظفي المعارف هي حسب اختلاف درجاتهم. وتنسيقات درجاتهم هي الآن تحت الدرس. وقد احتفظ بمبلغ ١٢٣ ألف ليرة لهذه التنسيقات والزيادات.

أما مديرية المعارف، فإن مديرها يرقى حسب نظام التنسيقات الجديدة كما في سائر المديريات.

ثم قال إن الحكومة لا تستطيع جعل التعليم إجبارياً. فإن ذلك هو من اختصاص المجلس النيابي. ولا يمكن تنفيذ ما قرره القانون العثماني في هذا الشأن، لأنه لم يوضع موضع التنفيذ، ولم يكن يشمل لبنان القديم.

قال: وإن عدنا إلى المبدأ فنصرح، أنه رغماً من ميل الحكومة إلى تعميم التعليم الابتدائي، فالإلزام به بموجب قانون، يقتضي فرض عقوبات على مخالفيه. ليس على شيء من الحكمة، لا بل ينفر القوم من العلم. فهل تحبس الأم التي تهمل إرسال ولدها إلى المدرسة، أو يغرم الأب الذي لا غنى له عن ولده إذا كان لا يرسله إلى المدرسة.

وفي نهاية المناقشة اقترح الرئيس أن تنشأ شهادة رسمية للدروس في لبنان. فطلب الشيخ يوسف الخازن أن ترجأ المناقشة في هذه المسألة إلى وقت آخر، بعد درسها درساً دقيقاً، لأنه يترتب عليها أمور جوهرية، كحرية التعليم وما أشبه.

فقال الرئيس إن هذا مبدأ اقترحه ولا يمس بحرية التعليم التي يجب أن تبقى تامة.

فوافق الأعضاء مع الاحتفاظ بوجوب صيانة حرية التعليم.

وقد وافقت اللجنة على الميزانية مع التمسك بملاحظاتها واقتراحاتها وهي: إنشاء الشهادة، وتقليل راتب تلامذة مدرسة الصنائع من ٢٠ إلى ١٠ ليرات سورية، والإيعاز إلى مديري الملاجئ والمياتم أن يهيئوا تلامذة لمدرسة الصنائع.

وانفرد حسن بك بيهم بعدم الموافقة. ثم عاد فوافق مع الجميع.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

جلسة ١٢ أيار ١٩٢١
ميزانية العدلية

عقدت الجلسة برئاسة داود بك عمون. فحضرها المسيو بتي مندوباً عن الحكومة، وشارل أفندي دباس مدير العدلية، ومستشاره المسيو لالوه. وكان يوسف أفندي البستاني يترجم أقوال المسيو بتي.

فتلا الأستاذ بترو أفندي طراد التقرير الذي وضعه بالاتفاق مع حسن بك بيهم. وإليك أهم ما جاء فيه:

إن الميزانية لم تذكر محكمة التمييز، وذكرت محكمة استئناف واحدة مركزها بيروت، مقسمة إلى دائرة حقوقية، ودائرة جنائية، وهي مرجع سائر محاكم لبنان الكبير.

أما المحاكم الابتدائية المذكورة فيها فهي: واحدة من الصنف الأول في بيروت، لديها محكمة تجارة ابتدائية تنظر أيضاً في الدعاوي المختلطة، ومحكمة من الصنف الثاني في طرابلس الشام. وسبع محاكم من الصنف الثالث وهي: محاكم صيدا، المتن، زحلة، الشوف، كسروان، الكورة، البترون، صور. وأربع محاكم من الصنف الرابع: عكار، مرجعيون، بعلبك، راشيا. ولدى كل منها ممثل للنيابة العمومية. وعشر محاكم صلحية: بيروت، طرابلس، الكورة، البترون، المتن، كسروان، دير القمر، الهرمل، جزين، حاصبيا.

وبعد أن أثنى المقرر على مدير العدلية، ومستشارها نظراً لدقتهما في وضع الترتيبات قال: إن هذه الإدارة تنزع إلى تطبيق ثلاثة مبادئ أساسية في تشكيلاتها وهي: أن لا يعين في القضاء إلا خريجو المكاتب الحقوقية الحائزون على شهاداتها. وأن لا ينظر في التعيين إلا إلى كفاءة المأمور العدلي واستقامته. وأن لا يقلد أحد وظيفة في نفس بلدته قدر المستطاع، لئلا يجعل عرضة لتأثير محيطه عليه.

وطلب حضرة المقرر أن تعزز رواتب رجال القضاء، ليصيروا بمأمن من كل تأثير خارجي. ثم ذكر الرواتب التي وردت في الميزانية، فبين أنها غير كافية. وزاد أنهُ يجب أن يوجد تفاوت بين رواتب رؤساء المحاكم في الألوية، ورواتبهم في العاصمة.

وقال إن كل هذه المقترحات قد نالت استحسان الحاكم ومديرية العدلية.

ـ وبعد تلاوة التقرير اقترح الرئيس أن تعين اللجنة المبلغ الذي يجب تخصيصه لزيادة رواتب رجال القضاء، فتوزعه مديرية العدلية. فوافقه مدير العدلية، وعارضه بترو أفندي طراد. وقال المسيو بتي إنه سيقترح المبلغ الذي يراه مناسباً.

ـ ثم قام الشيخ يوسف الخازن وقال: إنه لا بد للبنان من محكمة تمييز، وإنه لا يستطيع الموافقة على الميزانية إن لم يقرر هذا المبدأ، وإن اللبناني يضطر الآن أن يميز أحكامه في محكمة تمييز غير لبنانية، وإن كانت في لبنان. وإنه يعني بقوله «غير لبنانية» أنها لا يتعلق تشكيلها بحكومة لبنان، ولا لحكومة لبنان حق مراقبة عليها، وهي تحكم بموجب قوانين، ربما تكون غير لبنانية فهي أشبه بالمحاكم العسكرية التي هي إفرنسية، وإن كانت تحكم في

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

أراضٍ لبنانية. وزد على ذلك أن محكمة التمييز لها اختصاص مجلس شورى ومجلس تأديب. فتكون حكومة لبنان والحالة هذه، تحت سيطرة مجلس ليس لبنانياً بحصر المعنى.

ثم انتقل إلى زيادة رواتب رجال القضاء فقال: إن هناك أمراً آخر لا يقل أهمية عن كل ما سبق، أعني تأمين القاضي على وظيفته، وصيانته من العزل بدون تحقيق ومحاكمة. وكان هذا موجوداً في نظام لبنان القديم فيجب الاحتفاظ به. وأما التحقيق فعهد به إلى المجلس الإداري اللبناني بموجب بروتوكول سنة ١٨٩٢، وقرر السفراء والباب العالي آنئذٍ أن يعتبر هذا البند كأنه من بنود النظام الأساسي. وبما أن الجنرال غورو خول اللجنة الإدارية حقوق مجلس إدارة لبنان القديم، فيقتضي والحالة هذه، أن يرجع التحقيق إلى اللجنة الإدارية، وقد أهمل هذا الأمر حتى الآن.

ـ ثم اعترض بطرس بك كرم على إلحاق شمالي لبنان بمحكمة طرابلس، لأن لا مسجل في المحكمة المذكورة ولا يمكن تطبيق معاملات الطابو على الأراضي اللبنانية. فأجابه مدير العدلية إنه من نحو شهر صدر قرار يخول محكمة البترون ـ الكورة حق تسجيل الصكوك التي تختص بمعاملات أراضي شمالي لبنان.

ـ واعترض نقولا أفندي غصن على وجود بعض قضاة في بلادهم خلافاً لمبدأ تنصيب القضاة الذي ذكره مدير العدلية. فأجيب إن هذا القانون يطبق تباعاً، وهي خطة مستحسنة لا واجبة. ونقل القضاة صعب قبل أن تصير رواتبهم تمكنهم من المعيشة خارجاً عن بلادهم.

ـ وسأل الرئيس ما معنى انتقاء رجال القضاء من حاملي الشهادة دون سواهم. مع أن هناك محامين ليس بيدهم شهادة رسمية وهم من ذوي الكفاءة. وطلب أن يجعل لهذه القاعدة حد بحيث لا تهضم حقوق من مارسوا القضاء، وأظهروا كفاءة واستقامة. وطلب أيضاً أن يراعى الاعتدال في مسألة زيادة الرواتب. واستفسر عما إذا كان يجب أن تؤخذ هذه الزيادة من الخزينة العمومية أو من زيادة رسوم المحاكم.

فأجيب إن المبدأ الذي سبق المسيو بتي فأيده، هو أنه لا تخصص إيرادات مديرية ما بهذه المديرية، بل يرجع الكل إلى الخزينة العمومية.

وطلب إبراهيم بك الصراف أن تكون الزيادة من ١٥ إلى ٢٥.

وقال نعوم أفندي لبكي أن تكون ٥٠ بالمائة للمحاكم الابتدائية فقط لأن رواتب المحاكم العليا كافية.

وسأل يوسف بك الجوهري عن سبب وجود قاضيين شرعيين في كل من صور وصيدا، واحد للسنيين وواحد للشيعيين فقال حسن بك بيهم إن المسألة شرعية لا دخل لنا فيها.

ـ ثم وقف نعوم أفندي لبكي وقال إنه يشارك الشيخ يوسف الخازن في وجوب إعطاء لبنان محكمة تمييز. ولكنه يفعل ذلك من باب التمني. ووافق أيضاً على وجوب صيانة رجال القضاء من النقل والعزل بدون تحقيق. ثم قال إنه كان بدا له أن يدمج في التقرير العام عن الميزانية الملحوظ الذي يبديه الآن:

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

إن الحكومة الفيصلية سبقتنا إلى ما أنا مقترحه، لأنها جردت نفسها من الصبغة الدينية بقرار أصدرته في ١٩ أيلول سنة ١٩١٩ وبموجبه أنشأت محكمة شرعية للتمييز مختلطة مؤلفة من جميع الطوائف الدينية في حكومة الشام.

ثم تلا الكلام الآتي:

الشريعة التي موضوعها الزواج وما يتصل به، كالخطبة، والطلاق، وتعدد الزوجات، والنفقة، ثم ما يلتحق به كالحضانة وإقامة الوصي. ثم الميراث وما يتصل به كإثبات الوفاة، وإثبات النسب، وما يلتحق به كالحكم بالوصية. ثم الأوقاف. هذه الشريعة لا يمكن أن تكون واحدة في بلد تعددت فيه الأديان:

١ ـ لأن للزواج في كل ديانة أحكاماً لا توافق أحكامه في الديانات الأخرى.

٢ ـ لأن للميراث أحكاماً في هذا الدين تختلف عن أحكامه في الدين الآخر، أو لأن له أحكاماً في الدين الواحد وليس له أحكام الدين الآخر.

٣ ـ لأن الوقف متصل بالعبادات.

فحيثما تعددت الأديان وجب أن يناط القضاء في هذه الأحوال برؤساء الديانات.

هذا هو الأصل والمبدأ.

وهذا الأصل كان معتبراً مرعياً في دساتير الدولة العثمانية، أي إن القضاء في الأحوال الشخصية، وفي الأوقاف كان منوطاً برؤساء الديانات.

ولكن الديوان الذي هو في الأصل مرجع للمسلمين في أحوالهم الشخصية وفي أوقافهم، كان مفضلاً مقدماً على سائر الدواوين الطائفية في ثلاثة أمور: الأول هو أن هذا الديوان كان معدوداً عند الحكومة مرجعاً للنظر والحكم في الأحوال الشخصية، وفي الأوقاف على الإطلاق. الثاني هو أنه كان مستأثراً دون الدواوين الطائفية الأخرى بالحكم في معظم الأحوال الشخصية. الثالث هو أنه كان موظفاً دون الدواوين الأخرى على حساب الخزانة العامة.

استمدّ هذه الصفة من كون الحكومة العثمانية كانت حكومة دينية بل حكومة إلهية على المذهب الإسلامي الحنفي.

فهذا الديوان، أو هذه المحكمة الشرعية كانت محكمة عثمانية.

أما الآن، فحكومة لبنان الكبير مجردة ليس لها دين رسمي. فيحصل من ذلك أن المحاكم الشرعية التي خصت في ميزانية لبنان الكبير بمبلغ ثلاثة وعشرين ألف ليرة، ينبغي أن تجرد من الامتياز الذي استمدته في العهد العثماني من كونها ديوان المذهب الذي كان صفة من صفات الحكومة العثمانية.

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

ومتى جردت من هذه الصفة لزم من ذلك أن تستوي هي وسائر الدواوين الطائفية في المنزلة والصلاحية.

وعندئذٍ فإذا رأت الحكومة أن القضاء في المسائل التي لها أحكام دينية مختلف فيها بين دين ودين، ينبغي أن يكون موظفاً على حساب الخزانة، جعلت كل الدواوين الطائفية موظفة وإلا تركتها كلها غير موظفة.

ـ فما انتهى نعوم أفندي لبكي من كلامه حتى قامت قيامة حسن بك بيهم، وقبل أن يتروى في ما قاله نعوم أفندي، استشاط غيظاً وضرب الطاولة بيده، وقال إن الجنرال غورو يوم ترأس جلسة اللجنة قال إن مسألة الأحوال الشخصية دقيقة لا يجوز البحث فيها.

حاول نعوم أفندي لبكي أن يوضح فكرته، فقام كل يبدي عن رأيه بحدة حتى تعذر استماع شيء من الجدال.

فقال بترو أفندي طراد إنه لا يجوز البحث في هذه المسألة. وأيده بطرس بك كرم وعثمان بك علم الدين.

فأجاب الرئيس إنه ليس في تقرير نعوم أفندي ما يمس بالمحاكم الشرعية. إنما المقصود البحث في الميزانية وفي ما ترتب فيها من الأموال. وحيث الميزانية طرحت أمامنا لنبدي عن رأينا فيها، حق لكل من أعضاء اللجنة أن يقول ما يبدو له.

وقال نعوم أفندي لبكي إنني لا أقصد إلغاء المحاكم الشرعية ولا في كلامي ما يستدل به على ذلك. فما تركه حسن بك بيهم أن يتم كلامه بل علا صوته وصراخه ولم يعد يعي.

فقام الشيخ يوسف الخازن وقال إننا نراعي دائماً عواطف إخواننا المسلمين. ولم يظهر منا شيء يدل على خلاف ذلك. على أنهُ لا يمكننا التسليم بما قدمه حسن بك بيهم من أنه لا يجوز لنا المناقشة في أمر المحاكم الشرعية. فلماذا عرضت علينا ميزانيتها. أليس المال المخصص لها مأخوذاً من خزينة دولة لبنان. فيحق للجنة الإدارية النظر في وجه صرفه، كما بحثنا بحقٍ عن مدرسة الصنائع، وعن الملاجئ وغيرها.

وقال نعوم أفندي لبكي إن المقصود أن تجعل المجالس الروحية كلها متساوية الحقوق في نظر الحكومة. إما أن تأخذ كلها رواتبها من الحكومة، أو أن تقوم كل طائفة بنفقات مجالسها ليس إلا. فكيف يكون قصدي إلغاء المحاكم الشرعية.

قال حسن بك بيهم إن المجالس الشرعية تتقاضى رسوماً.

فطلب أن تبين في أي باب ذكرت في الميزانية إذا كانت هذه الرسوم تدفع للحكومة.

وقال أنطوان أفندي عرب إن الحكومة العثمانية سنت في وقت الحرب قانون العائلة. وقصدت أن تزيل امتيازات المحاكم الشرعية والمذهبية فهذا القانون لا يجب العمل به.

ثم بعد الأخذ والرد أيد الرئيس حق اللجنة بالنظر في كل ما يطرح عليها. ولما كان من جملة ما عرض

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

عليها، المحاكم الشرعية، فلها الحق أن تنظر في نفقاتها. أما حسن بك فأصر على رأيه واستصوب عمر بك الداعوق الوقوف عند هذا الحد فوافقه الأعضاء.

ـ ثم قام المسيو بتي وقال إن الحكومة تحتفظ برأيها بخصوص المحاكم الشرعية، فإنها وجدتها عند توليها البلاد فأبقت القديم على قدمه.

فأراد البعض أن يفهموا من ذلك أن اللجنة لا حق لها بالمناقشات. فقال المسيو بتي إنه لا يمكن لأحد أن يتخذ أقواله كحجة له أو عليه. وإن الحكومة وقفت على المناقشة وأخذت بها علماً، وهي تحترم الحالة الحاضرة، ولذا أبقت اعتمادات المحاكم الشرعية. والمسائل التي فتح باب المناقشة فيها تختص بالمستقبل. والحكومة لا رأي لها تبديه الآن، ولا تتعرض لمسألة المبدأ.

ثم تناول مسألة المأمورين فقال إن نظام أحوالهم تحت الدرس، وسيؤخذ من المال الاحتياطي في الميزانية لزيادة الرواتب، وذلك من ابتداء سنة ١٩٢١. وينتظر أن تصدق المفوضية العليا هذه الميزانية.

وتكلم عن محكمة التمييز فاستصوب التمني الذي أعربت عنه اللجنة وقال إن عزل القضاة ونقلهم يصير بعد التحقيق.

وقد تأجلت الجلسة إلى هذا المساء.

جلسة ١٤ أيار ١٩٢١
تابع المناقشة في ميزانية العدلية

فتح الجلسة داود بك عمون. فقال: إنه حصل حادث يؤسف له في الجلسة الماضية وهو أول حادث من هذا الجنس. وعندي أنه لو سارت المناقشة سيراً قانونياً، وعلى خطة الاعتدال لتبين أنه لم يخطر ببال أحد أن يمس بمعتقد غيره. ولو بدر ذلك لقمنا جميعنا ضده، واحتججنا على القول الذي يمس الطوائف. إنما الحدة أخذت من أحد الأعضاء مأخذها، فتحولت المناقشة إلى غير ما يقصد منها.

فقال حسن بك يهمني أنا الذي أخذت فيَّ الحدة مأخذها ولن أندم.

وقال بطرس بك كرم إننا أشرنا إلى الجرائد أن لا تذكر شيئاً مما جرى لئلا ينتقدنا الناس.

فأجابه نعوم أفندي لبكي: إن المناقشة علنية، فكل من يسمعنا له أن يقول رأيه فيما نبدي من الإيضاحات.

وقال بترو طراد إننا رجونا من الجرائد أن لا تتكلم بالموضوع فلم تقبل رجانا.

فقال نعوم أفندي لبكي إنه متى أردنا أن لا تذكر الجرائد عنا شيئاً، فلنقرر جلسة سرية كما يصرح النظام. ولكن متى كانت جلساتنا علنية لا يمكن أن نكم الأفواه.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وقال الرئيس إن حرية الصحافة في الانتقاد تدعونا إلى التفكير في ما نقول، ولا يجب أن نخاف منها. ولا بد من أن نترك لها حرية الانتقاد على أعمالنا، لأن ذلك ينورنا في أشغالنا، إذ ليس لنا قصد غير نفع البلاد، فيجب أن نستفيد من كل ما نطلع عليه.

وطلب نعوم أفندي لبكي من حسن بك بيهم أن يبين هل كان في كلامه ما يشتم منه رائحة امتهان أو طلب إلغاء المحاكم الشرعية.

فما قال هذه الكلمة حتى جاهر بترو أفندي طراد بأنه يرتئي أن لا تصير المذاكرة بهذا الأمر. واقترح على الرئيس أن يطلب في ذلك رأي المجلس.

فاعترض الشيخ يوسف الخازن على المبدأ وقال: نحن كقضاة فكيف نحكم بأمر لا نتذاكر فيه.

وقال الرئيس: إن واجب الرئيس أن يضمن حرية المناقشة فإن أعجب الرأي صدِّقوه، وإلا فارفضوه.

فقال بترو أفندي طراد يجب طرح اقتراحي على المجلس أولاً. فلم يوافقه الرئيس فألح. ولكن الرئيس أبى عليه ذلك عملاً بحرية المناقشة. ورضي إبراهيم بك حيدر أن تصير المناقشة واحتدم الجدال.

فقال المسيو بتي إنن أطلب من اللجنة أن تقف عند الإيضاحات التي قدمتها في الجلسة السابقة، وتعتبر أن الحادث قد انتهى وأقفل بابه. وطلب بصفة كونه مندوب الحكومة أن تترك المناقشة في هذا الباب.

فوقف نعوم أفندي لبكي يقول كلمة فاعترض المسيو بتي وطلب منعه من الكلام حتى يكون جرى التصويت على الاقتراح. فلم يوافقه الرئيس لأنه لا يصح منع خطيب عن الكلام قبل أن يُعرف ماذا يريد أن يقول.

وعاد بترو أفندي طراد وأيد اقتراح المسيو بتي. فقال له الرئيس إن هذا رأيك لا رأي اللجنة.

وقال نعوم أفندي لبكي إن مُنعنا عن المناقشة في الموضوع فإنا لا نصدق ميزانية العدلية.

فقال المسيو بتي إنني أعطيت الإيضاحات اللازمة. وقلت إن الحكومة اعتبرت نفسها وارثة العهد البائد، وهي تدبر الأمور حسبما رأتها حين استلامها، وبمقتضى القوانين الموجودة. على أن تحويل تلك القوانين سيكون عمل المجلس النيابي. والحكومة لا تأخذ عن نفسها مسؤولية هذه القوانين الآن. وأردد أنه لا يمكن لحزب من الأحزاب أن يعتبر قولي حجة له أو عليه. ثم إن صلاحية اللجنة محدودة، ولم يخطر ببال الجنرال غورو أن يعطيها حق حل مشكلة كهذه. فإن مهمتكم وقتية.

فقال الشيخ يوسف الخازن إننا نبدي رأينا أيضاً بصفتنا الوقتية. وقد جرت أمور كثيرة بصفة وقتية. وليس للحكومة طريقة أن تمنعنا عن البحث في الميزانية إلا باسترداد ما عرضته علينا. أما عدم صلاحيتنا للبحث في ما طرح علينا، فهو مردود لأنه، لماذا يُطرح علينا إذا كان لا حق لنا بإبداء رأينا فيه. ثم من الذي تنبأ عما نريد اقتراحه على ميزانية المحاكم الشرعية. من قال إنه يريد إلغاءها؟ ومن علم أننا لا نريد أن نقترح التنقيص أو الزيادة فيها؟ فإني لا أوافق قط الآن على إلغاء المحاكم الشرعية.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

فوافق نعوم أفندي لبكي على هذا القول وجميع الأعضاء المسيحيين معه. وأهم ما قالوه لتأييد ذلك أنه يوجد مسائل عدلية لا يمكن فضها والحكم فيها في الأحوال الحاضرة، بدون المحاكم الشرعية، لأنها مرتبطة بها ارتباطاً وثيقاً، كمسألة الحكم بالإعدام. فللجنة أن تبدي رأيها، وعلى الحكومة أن تعمل ما ترى.

وقال الرئيس إن سبع مسائل لا بد من المحاكم الشرعية للبت بها، فلا يمكن التفكير في إلغاء تلك المحاكم. فالأوفق التوضيح حتى لا يبقى في الأفكار ريبة أو داع للمظنة. وزيادة الإيضاح مفيدة للتفاهم. فالاقتراح هو: هل للجنة حق النظر في ما سبق. ورأيتم أن وكيل الحكومة ينكر عليها ذلك.

وأجاب المسيو بتي لكم الحق بالبحث عن الاعتمادات لا على أساس المسألة. وكل عضو يتعرض لأمر مضر بالأديان، يكون تحمل مسؤولية عظمى لدى الرأي العام. فإن الحكومة ترمي إلى تأييد الوفاق. فأطلب وأقترح أن تبدوا آراءكم.

فقال عمر بك الداعوق: إن في المسألة سوء تفاهم. الجميع يقولون بوجوب إبقاء المحكمة الشرعية إنما يريدون النظر في الداخل والخارج.

وقال الرئيس إن التآلف أهم الأمور. فأثني على ما أبداه عمر بك الداعوق. والمناقشة لا يقصد منها سوى توضيح الأفكار.

وطلب أنطون أفندي عرب أن يسحب مندوب الحكومة اقتراحه. وأيد الشيخ يوسف الخازن حق اللجنة. وقال نعوم أفندي لبكي إن حق إبداء التمنيات ليس منكوراً علينا. وأنا قلت إنه متى وضعت مسألة الأحوال الشخصية تحت البحث فيجب تفريقها. فالقسم الذي يمكن إرجاعه إلى المحاكم النظامية يجب أن يرجع إليها، وهو ما لا اختلاف عليه في الأديان. أما ما عليه اختلاف فيرجع إلى المحاكم الشرعية والروحانية.

وقال حسن بك بيهم وأنا أتمنى أن يكون لإخواننا المسيحيين محاكم روحانية.

وقال نعوم أفندي لبكي إني إذا كنت في كلام، أو كتابة، طلبت إلغاء المحاكم الشرعية فإني مستعد للاعتذار إلى حسن بك. وإن كان غير ذلك فليعتذر لي من احتدّ عليَّ.

فقال الرئيس خير لك يا حسن بك أن تستسمح على حدتك.

فقال عمر بك الداعوق إننا كلنا نمثل الوطن فلنترك الأديان للجوامع والكنائس.

وقال الرئيس إذا كان نعوم أفندي لبكي لم يعطَ مجالاً لكلامه لما حدث، فإني أطلب من اللجنة أن تصفق له استحساناً. فصفق الجميع ما عدا حسن بك بيهم.

ثم أبدي التمني بأن يكون للمحاكم الدينية كلها الاستقلال اللازم، والصلاحية الكافية. أما المرتبات من الحكومة، فاعترض على مبدئها الشيخ يوسف الخازن قائلاً إنه يريد استقلال هذه المحاكم فيما بعد. ولا يرضى أن يكون ما يعطى لها من مرتبات كسلسلة تقيدها.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ووافق على رأيه عمر بك الداعوق.

واستصوب الجميع رأي الشيخ يوسف بإبقاء الحال على ما هو إلى أن تسن القوانين الجديدة، فتنال المحاكم الروحانية استقلالها.

وقال مدير العدلية إنه يعد نظام صلاحية المحاكم الاستثنائية أي الروحية. والحكومة لا تعمل شيئاً من هذا القبيل، دون استشارة الرؤساء الروحيين، والاتفاق معهم. وسيعرض هذا القانون على اللجنة ويشترك بتحضيره رجال المفوضية العليا.

فلدى هذه الإيضاحات سحب مندوب الحكومة اقتراحه. وأجمع الأعضاء على المحافظة على ميزانية المحاكم الشرعية، مع إثبات حق اللجنة في المناقشة فيها.

ثم قال المسيو بتي إنه بلغه تمنيات كثيرة بخصوص محكمة تمييز لبنانية. فالحكومة تجل تلك التمنيات محلها من الاعتبار.

عندئذٍ رضي الشيخ يوسف الخازن بسحب تحفظه.

ثم تناول البحث مسألة عزل القضاة. فطلب الشيخ يوسف الخازن أن يكون المجلس المكلف بالنظر في أمورهم مؤلفاً من قضاة. فقال مدير العدلية إنه سيكون كذلك، وسيعرض القانون على اللجنة الإدارية. وكرر بطرس بك كرم طلب النظر في تشكيل العدلية في شمالي لبنان. فقال له مدير العدلية إن المسألة تحت الدرس.

ثم شكر الشيخ يوسف الخازن مندوب الحكومة لعودته عن اقتراحه، واعتبر أن الحكومة تنظر بعين العطف إلى التمنيات التي بلغتها.

وإذ ذاك طرح على اللجنة اقتراحان: الأول زيادة رواتب مأموري العدلية لضمانة استقلالهم. والثاني أن تنشئ المفوضية العليا محكمة تمييز لبنانية بحتة ليتم استقلال النظام القضائي في لبنان.

فوافقت اللجنة على الاثنين وعلى عموم ميزانية العدلية.

ـ وفي هذا المساء تدور المناقشة على ميزانية الإدارة المركزية واللجنة الإدارية.

جلسة ١٩ أيار ١٩٢١

ميزانية الزراعة

انعقدت الجلسة برئاسة داود بك عمون فحضرها عدا عن المسيو بتي، أسعد بك يونس مدير الزراعة. فتلا الرئيس بعض البرقيات، منها ما يؤيد طلب محكمة تمييز لبنانية، ومنها في مواضيع مختلفة كقلة رواتب، وتوحيد ميزانية الجمارك، والبوسطة والتلغراف، وإنشاء طرق. وقرأ أيضاً كتاباً من جمعية النهضة اللبنانية في سان باولو يؤيد موقف اللجنة الإدارية بخصوص فصل لبنان عن سورية.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ثم طلب الرئيس الرد على علماء المسلمين الذين أنكروا على اللجنة الإدارية صلاحيتها للمناقشة في مسألة المحاكم الشرعية. فقال عمر بك الداعوق إن المناقشة التي جرت بهذا الموضوع نتجت عن سوء تفاهم، لأنه لم يخطر بفكر أحد أن يطلب إلغاء المحاكم الشرعية. وقد صار النظر في ميزانيتها كما في سائر فروع الميزانية. وقد برهنت اللجنة عن صدق نياتها بتصديقها هذه الميزانية، واتبعت روح التآلف والوئام. وآمل أن تكون هذه التصريحات مقنعة.

فاقتنع أغلب الأعضاء بهذه التصريحات ثم شكر المسيو بتي للجنة ما أبدته من الحكمة في المناقشة التي دارت على المحاكم الشرعية.

ثم قرأ إبراهيم بك حيدر تقريره عن ميزانية الزراعة. فرغب أنطون بك عرب أن يكون فيها ذكر استجلاب الآلات الزراعية، والبذار الأجنبي، وتأسيس معمل للسكر، وتخصيص إعانات للتحريش، ومبلغ لتنظيم الري. وطلب أن يعين طبيب بيطري للبقاع حيث المواشي كثيرة.

واقترح بطرس بك كرم إنشاء بنك زراعي.

وطلب حسن بك بيهم إنشاء مدرسة زراعية. واعترض على ما خصص للمشتل العام، ولإبادة الحشرات، ولمشتل الجفنة الأميركية وقال إنه لا مرض في كروم لبنان.

فأجابه إبراهيم بك حيدر أن المبلغ المخصص لإبادة الحشرات هو احتياطي. أما الكروم فظاهر فيها المرض في بعض الأماكن.

واقترح نقولا أفندي غصن أن تباع من الأهالي الأملاك الأميرية الموجودة في الكورة حيث الشجر ملك الحكومة والأرض ملك الأفراد.

فأجاب المسيو بتي أن حالة ميزانية لبنان الكبير لا تسمح بإنشاء مدرسة زراعية كبرى، فهي تكتفي بإنشاء مدرسة زراعية عملية وترصد مبلغاً لإرسال النابغين من الطلبة إلى فرنسة ليكملوا دروسهم. ولربما أنشأت المفوضية العليا مدرسة زراعية على نفقتها. وتمنى أن يؤلف الأهالي نقابات زراعية ليتعاونوا على تحسين أحوال الزراعة.

وعقبهُ أسعد بك يونس فقال إن الأراضي الأميرية شاسعة لا بد من بيع بعضها لأنه يصعب الاعتناء بها كلها. وقال عن زيتون الكورة إنه كان ١٥ ألف كعب فأصبح ٥ آلاف لأن الأهالي لا ينصبون شجراً بل يتلفونه ليتملكوا الأرض لأن الشجر للحكومة والأراضي للأهالي، فمتى باد الشجر استملك الأهالي موضعها.

ثم أجلت الجلسة إلى ما بعد الظهر.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

جلسة ٢١ أيار ١٩٢١
ميزانية الزراعة

عقدت الجلسة برئاسة داود بك عمون. فأخذ أسعد بك يونس بالرد على ما أبدي من الملحوظات على ميزانية الزراعة فقال: إن مشتل نهر الكلب تأتيه الحكومة بالبذور على اختلاف أجناسها وتعالجها فيه، وكذلك السماد الكيماوي الذي يختبر هو والسماد الطبيعي، ولكلٍ أن يرى التجارب في ذلك المشتل.

أما جلب البذور وبيعها، فذلك يترك للتجار وهو أفضل.

ومسألة الري يقتضي لها درس فني دقيق. وترغب الحكومة أن تباشر ذلك الدرس قريباً. وأبدى رأيه الشخصي في ملاءمة ترك هذا العمل للشركات والأهالي، بشرط أن تراقب الحكومة هذه الأعمال وتنشطها.

وأما حقول الاختبار فإنها موجودة. ويوجد في الميزانية مبلغ ألف ليرة يقصد منه مساعدة القرى التي ترغب في تحريج مشاعاتها. ومحافظو الأحراج ١٧ يزادون متى سمحت الميزانية بذلك.

وسيعين طبيب بيطري في إدارة الزراعة يعتني بشؤون البقاع.

أما البنك الزراعي، فليس من خصائص ميزانية الزراعة، وإن كان مديرها يحبذ الفكرة.

وطلب عمر بك الداعوق أن تنشأ مدرسة زراعية عملية لتعليم المبادئ الحديثة. وأشار بإلغاء بعض الوظائف لتخصص نفقاتها لهذه المدرسة.

فقال أسعد بك يونس إن ما يطلب إلغاؤه الآن هو ضروري. أما الحقول والمشاتل، فإنها ستضم إلى مدرسة الزراعة متى وجدت. على أن نفقاتها لا تكفي لتأسيس المدرسة.

فأشار إبراهيم بك حيدر ببيع بعض الأملاك الأميرية وتخصيص ثمنها بالمدرسة، ووافقه نقولا أفندي غصن.

ثم تكلم المسيو بتي مندوب الحكومة فحبذ فكرة المدرسة، وقال إنها ستنشأ في العام المقبل. أما الاستغناء عن بعض المشاريع لتأسيس غيرها، فلا يمكن العمل به لأن هذه المشاريع ضرورية. أما الأملاك الأميرية: فالحكومة لا تبيع شيئاً منها الآن، بل تحسن ما أمكنها منها وتترك التصرف بها للمجلس القادم.

وطلب يوسف بك الجوهري أن يعالج نمش الليمون. فأجاب مدير الزراعة أن المعالجة تحت التجربة فمتى نجحت تعمم.

وفي آخر الأمر اقترح إبراهيم بك أبو خاطر أن تسهل طرق المقايضة والمبادلة في الأراضي، لا سيما في لواء البقاع. وذلك بأن تصدر الحكومة أوامرها

لدائرة الطابو، أن تعفي المقايضات والمبادلات من الرسم، وتكتفي بأخذ ثمن أوراق فقط.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

واقترح يوسف بك الجوهري أن تسرع نظارة الزراعة إلى مداواة الأمراض التي تتهدد جنائن الليمون.

واقترح إبراهيم بك حيدر أن تنشأ مزرعة تعليمية في أراضي لبنان الكبير. ورغب إلى الحكومة المبادرة إلى درسها لتتمكن هذه المزرعة من مباشرة تعليمها في السنة القادمة.

فوافقت اللجنة الإدارية على هذه الاقتراحات وصدقت ميزانية الزراعة.

جلسة ٢٢ أيار ١٩٢١

ميزانية المالية

حضر هذه الجلسة وكيل مديرية المالية الأمير جميل شهاب. فتلا عمر بك الداعوق تقريره فيها. ولحظ زيادة رواتب كبار المأمورين، وقلة معاشات الصغار منهم، وقال إنه لا يرى حاجة لإعادة التخمين. وطلب ضم المالية إلى الدفترداري. فأجاب المسيو بتي أن الدفترداري فرع من فروع المالية، أما موظفو المالية فقليلون.

وقال في تخمين الأملاك إنها مسألة مطروحة على بساط البحث لدى الحاكم.

وبعد البحث في بعض شؤون أقل أهمية، ختمت الجلسة بتصديق ميزانية المالية.

جلسة الأربعاء ٢٥ أيار ١٩٢١

عقدت الجلسة برئاسة داود بك عمون فعرض أمر تشكيل لجنة تستلم القرطاسية اللازمة للعدلية، والنافعة، والجندرمة. فعين لها نعوم أفندي لبكي. وتليت عريضة محمد رضا بك مدير جمارك طرابلس. فاستصوب الأعضاء ما ورد فيها. فاقترح الرئيس أن يضع بترو أفندي طراد تقريراً في هذا الأمر.

وطلب عمر بك الداعوق أن تجيب الحكومة على ما قدم لها من العرائض.

وتألفت لجنة لدرس طلب مقدم من بعض محامي محكمة البترون ـ الكورة بخصوص تأليف دائرة إجراء لتراكم الأشغال على رئاسة المحكمة.

وقدمت بعض طلبات إعفاء من الرسوم الجمركية.

وكان الشيخ يوسف الخازن وضع تقريره في ميزانية الإدارة المركزية بالإفرنسية، فطلب أن يضعه باللغة العربية. وأجل البحث فيه إلى جلسة هذا المساء.

وعرض على اللجنة قراران لتعديل بعض مواد ميزانية الإدارة المركزية. موضوعهما الاستغناء عن الكتبة تحت التمرين في قلم الترجمة، وتعيين سكرتير خاص للحاكم، وتخصيص مرتب للسكرتير العام قدره ١٩٢٠ ليرة سورية على معدل الذهب، وتعيين رئيس قلم لدائرته، وصرف خمسة آلاف ليرة بدل استئجار منزل، وشراء أثاث لمندوب الحكومة، وللسكرتير العام.

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

ثم حضر الحاكم فشكرته اللجنة على تأجيل تخمين الأملاك. وقد قال عن العرائض التي طلب الجواب عنها عمر بك الداعوق، إنه سيجيب عن تلك التي ترجع إليه، وما بقي يحال إلى المفوضية العليا. وقرر أن تعقد اللجنة جلساتها منذ الآن في القاعة الكبرى.

ثم طلب عمر الداعوق أن تعين لجنة لدرس مسألة تسعير الليرة التركية. فأجاب الحاكم إلى ذلك. وقال إنه سيكون أحد أعضاء اللجنة الإدارية عضواً في تلك

اللجنة. أما تصديق التعديلات الجديدة عن الإدارة المركزية فأرجئ إلى جلسة هذا المساء مع ميزانية الإدارة المركزية.

جلسات الاثنين والثلاثاء والأربعاء
٢٦ و٢٧ و٢٨ أيار ١٩٢١

تلا الشيخ يوسف الخازن تقريره في ميزانية الإدارة المركزية. وقد جاء فيه أنه يجب أن تذكر كل رواتب الموظفين الذين يشتغلون لحكومة لبنان. ومما قال أن الأصول توجب على كل حكومة أن تدفع هي نفسها رواتب موظفيها. وليس من حسن السياسة، ولا من حسن الإدارة، أن يتناول المأمور راتبه من خزينة غير خزينة الحكومة التي يتقيد بخدمتها. وإذا كانت الإيرادات غير كافية فيجب أن يصير السعي إلى إيجاد مورد. وألفت النظر إلى مصروف التلغرافات. ونظم لائحة بتعديل نسبي بين ما يلحق كل دائرة من دوائر الحكومة. فكان ما يلتحق بالإدارة المركزية ٥،٦ بالمائة.

لحظ أن النظام الذي سن للحكومة الجديدة هو أقل اختصاصاً في بعض الأحوال من متصرفية لبنان القديمة. وأن بعض المصروفات ألحقت بالإدارة المركزية وهي ليست لها وحدها، كالمطبعة، والسيارات، والمطبوعات، واللوازم المكتبية. وطلب أن توسع دائرة السكرتير العام بعد إعلان اختصاصه، وأن يختار معربون متضلعون من اللغة الإفرنسية والعربية معاً ليحسنوا القيام بمهمتهم. واقترح أن يجعل مشاور حقوق للإدارة المركزية عوضاً عن المحامي الذي جاء ذكره، فتكون وظيفته النظر والتدقيق في القضايا التي تطرأ على الحكومة. ورغب أن يلغى قلم الجوازات في دائرة الحاكم، ويستعاض عنه ما هو موجود في مراكز الألوية.

وألفت النظر إلى مصروفات السفر وقال إن لها ذكراً في فصل آخر.

وطلب الاستيضاح عنها، وعن كيفية تشكيل التلفون وما علاقته بالحكومة. وانتقد المطبعة والجريدة الرسمية، وطلب تحسين حالهما. واعترض على تكليف المأمورين الاشتراك بالجريدة الرسمية. واستكبر المبلغ المخصص للقرطاسية والمطبوعات وقدره ٥٠ ألف ليرة.

ولما انتهى طلب المسيو بتي أن لا تصير المناقشة بما خصص باستئجار وتأثيث منزل له ولأوغست باشا أديب إلا بعد خروجه من الجلسة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وطلب بترو أفندي طراد ونعوم أفندي لبكي تخصيص راتب للحاكم، ولكل مأمور يخدم حكومة لبنان، وخص نعوم أفندي المستشارين. وطلب عمر بك الداعوق الاقتصاد في النفقات. ورفض تصديق ميزانية الإدارة المركزية. وخالفه بترو أفندي طراد واشترط حسن بك بيهم أن تنقص الميزانية إلى ثلثيها.

واستلفت الرئيس نظر اللجنة إلى أن الحكومة الإفرنسية وهبت حكومة لبنان عشرة ملايين فرنك، لسد عجز الميزانية. وقال إذا أنقصت الميزانية يجب أن يكون النقص من هذه الهبة لا من الضرائب.

ثم أجاب المسيو بتي فأبان أن الحكومة تسعى في الاقتصاد، وأنها أنقصت الميزانية ٤٤ بالمائة عن ميزانية المنطقة الغربية القديمة، وأن الحكومة تأخذ نصيبها من واردات الجمارك، وأن زيادة رواتب مأموري العاصمة ناتج عن غلاء المعيشة فيها، وأن أجرة البرقيات يقابلها نصيب الحكومة من إيراد البريد والبرق، وأن التلفون بيد الحكومة العسكرية، وأن الجوازات لا بد من تصديقها لدى الحاكم، لأسباب منها عدم استتباب الأمن في الشرق الأدنى. وأن الحكومة تريد إصلاح الجريدة الرسمية وأن قد أنقصت ميزانية السيارات إلى ٤٤ ألف ليرة.

ويوم الثلاثاء تابعت اللجنة البحث في ميزانية الإدارة المركزية فجرى الكلام على المبلغ المخصص لاستئجار، وفرش منزل السكرتير العام، ومندوب الحكومة. فارتأى الشيخ يوسف الخازن أن يزاد الراتب بدل تخصيص مبلغ الاستئجار والفرش. وأبى عمر بك الداعوق تصديق المبلغ. وكذلك حسن بك بيهم. وأيد بترو أفندي طراد وأنطون أفندي عرب طلب الحكومة. وقال بطرس بك كرم بوجوب تخصيص مثل هذا الاعتماد لرئيس اللجنة الإدارية. فأبدى الرئيس ملاحظة بخصوص هذه النقطة وقال إن ما يقرر مبدئياً من هذا النوع لرئيس اللجنة لا يكون إلا لرئيس اللجنة المنتخبة. أما هو فيكتفي بحالته وراتبه.

وطالبت المناقشة ليعرف إذا ما كان السكرتير العام له صفة تمثيلية، وإذا كان يترأس مجلس المديرين في غياب الحاكم. وكلفت اللجنة الرئيس أن يسأل الحاكم. وتأجلت الجلسة إلى يوم الأربعاء أول حزيران.

ثم في جلسة الأربعاء صدقت اللجنة التخصيصات المطلوبة للسكرتير العام ومندوب الحكومة وبعد مناقشة خفيفة في مصروفات القرطاسية جرت الموافقة على إجمال ميزانية الإدارة المركزية.

وبعد ذلك تلا الشيخ يوسف الخازن تقريره عن ميزانية اللجنة الإدارية، وأبدى بعض ملحوظات عن اللجنة الإدارية، ثم صدقت هذه الميزانية.

وقد قُدم للجنة عرايض احتجاج على تسمية شوارع بيروت بأسماء تكاد لا تعرف ما هي. ومن مجلس لواء شمالي لبنان يطلب فيها تعيين مرتب للأعضاء.

وقد عينت اللجنة بناءً على طلب الحاكم عضوين للجنة المكلفة بتخمين الأملاك هما عمر بك الداعوق وبترو أفندي طراد.

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

جلسة الخميس ٢ حزيران ١٩٢١

عقدت الجلسة برئاسة داود بك عمون وحضرها المسيو بتي وأسعد بك مدير الداخلية فصدق الأعضاء اعتماداً إضافياً للجندرمة قدره ١٧٩٠ ليرة. يدفع تعويضاً لمن قتلوا، أو جرحوا أثناء وظيفتهم.

واعترض بعض الأعضاء على وجود مفتش للبلديات. على أن مدير الداخلية بيّن وجوب مثل هذا المأمور. وقد أثبت باختباره الشخصي منفعة مثل هذا المفتش.

ثم جاء حضرة الحاكم فترأس الجلسة وطلب إلى الأعضاء أن يجتمعوا مرتين في النهار لسرعة إنجاز الأشغال. ثم طلب تصديق اعتماد ٦ آلاف ليرة لهيئة محكمة التمييز اللبنانية، التي سعى لدى القومسارية في تحقيق فكرتها فوافقت مبدئياً. فشكر الأعضاء حضرة الحاكم على إنشائها باسم البلاد. وشكر الرئيس باسم اللجنة الشيخ يوسف الخازن باعث تلك الفكرة ومؤيدها.

وبعد خروج الحاكم، دارت المناقشة في زيادة تعويضات أعضاء مجالس إدارة السناجق. فضوعف المبلغ المخصص لهم. ثم بعد أن صدقت ميزانية الداخلية برمتها أجلت الجلسة إلى صباح اليوم الساعة العاشرة.

جلستا السبت ٤ حزيران ١٩٢١

عقدت الجلستان برئاسة داود بك عمون فحضرها المسيو بتي والمسيو برنار مستشار المالية والأمير جميل وكيل مديرية المالية. فتلا الأمير جميل شهاب بياناً عن الضرائب في لبنان الكبير، وكيفية جبايتها، وعن مبلغ إيرادها، وما سببه فيها من النقص تخلي الدولة العثمانية عن ضرائب حاصبيا والبقاع لمصلحة الديون العمومية.

ثم استفسر الأعضاء عن كيفية الجباية، وعن نية الحكومة. هل هي أن تستمر على طريقة الأعشار. فكان جواب مندوب الحكومة أن مصلحة الديون العمومية تستوفي الأعشار تحت مراقبة الحكومة، أو مباشرة إذا رضي الفلاح بذلك. وقال عن طريقة الأعشار إنها مستهجنة وإنه يجب العدول عنها، لكن ذلك التعديل غير متيسر الآن واقترح درس المسألة.

وطلب عمر بك الداعوق أن يحدد نصيب لبنان الكبير من إيراد الجمارك. وطلب الشيخ يوسف الخازن أن تكون ملكية الجمارك والمواني لحكومة لبنان الكبير، وأن تعطى كل حكومة سواها نصيبها، تحت إشراف الدولة المنتدبة.

واعترض على الغرامة التي استوفيت من الذين تأخروا عن دفع الأموال الأميرية. وطلب أن تعدل ضريبة الأعناق، لأنها لا تصيب أهل البلاد على السواء.

وألفت نظر الحكومة إلى الإعانة المفروضة على الرجي للحكومة لتساعدها على منع التهريب. وإلى نصيب الحكومة من التراموای اللبناني، ومن سكة حديد بيروت الشام. فلا ذكر لها في الميزانية واستفسر عن علاقة بنك سورية بالحكومة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

فطلب مندوب الحكومة مهلة للجواب على هذه النقط. وقال إنه لا يجب تأجيل تصديق الميزانية إلى ما بعد ذلك، حتى تتعطل الأعمال. فقررت اللجنة أن تصدق الميزانية بعد إبدائها هذه الملحوظات، وبعد تعهد مندوب الحكومة بإعطاء الإيضاح الكافي عن الأسئلة التي طرحت عليه، وبعد الاحتجاج على فصل الجمارك والموانئ، والبوسطة والتلغراف عن حكومة لبنان، وعلى الرسوم المستحقة في حالة تأخير دفع الأموال الأميرية. وطلب تعديل طريقة جباية الأعشار، وتكليف الحكومة درس طريقة أفضل تجمع بين العدالة والسهولة.

ثم تأجلت الجلسة إلى يوم السبت ١١ الجاري.

جلستا يوم الاثنين والثلاثاء
٤ و ٥ تموز ١٩٢١

عقدت اللجنة الإدارية جلستي يومي الاثنين والثلاثاء ٤ و٥ تموز، ودار البحث على مشروع توحيد النظام المالي. وبعد المناقشة فيه طُلبت الإيضاحات اللازمة من مندوب الحكومة. ثم قررت اللجنة أن تطلب من الحكومة تمكينها من الاطلاع على شروط وقوانين الشركات صاحبة الامتياز في لبنان الكبير لتنظر فيها، وأن تحيل علاقات هذه الشركات مع حكومة لبنان الكبير، وأن يكون حق منح الامتيازات من الآن فصاعداً مناطاً بحكومة لبنان الكبير.

جلسة ٧ تموز ١٩٢١

عقدت الجلسة برئاسة داود بك عمون. فعين نقولا بك غصن من قبل اللجنة لحضور تلزيم المحلات المعينة للعب. ثم تليت عريضة من سليم أفندي قرداحي يطلب فيها إعفاء بزر القز من الرسوم الجمركية. فأحيلت إلى الحاكم، ومديرية المالية لأخذ رأيها في هذا الأمر.

ثم بوشر بالمناقشة بمشروع توحيد النظام المالي الموقت. فبعد أخذ وردّ بين الأعضاء، تبين أنهم مجمعون على مبدأ المساواة، مع مراعاة العدالة في الضرائب.

ثم طُلب إلى حضرة مندوب الحكومة أن يبدي عن رأيها في هذه المسألة، عن السبب الذي جعلها تفضل النظام المالي المرعي في الولايات على النظام الموجود في جبل لبنان.

فأجاب بما ملخصه:

إن النظام المتبع في الولاية سابقاً مبني على قاعدة أفضل من التي بني عليها النظام المالي اللبناني. وما نطلبهُ الآن ليس سوى أمر وقتي إلى أن يتيسر للحكومة توفية الموضوع حقه من الدرس، ووضع قانون يوافق أحوال البلاد، وينطبق على القوانين المالية المتبعة، التي ترمي إلى مراعاة مصلحة المكلفين، وحسن انتظام أشغال الحكومة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

والحكومة تنظر قبل كل أمر إلى حالة أهالي الجبل، وترغب في توطيد أركان العدالة في النظام المالي في أراضي لبنان الكبير، مع احترامها حقوق لبنان الصغير. على أنه لا بد الآن من تدبير مورد للقيام بنفقات الحكومة إلى أن يتم تحوير، أو تنظيم القوانين المالية، بما ينطبق على حالة البلاد. والمشاريع المقبلة ستكون كلها، جديدة ويجب استدراج الأهالي إليها.

على أن نظام لبنان القديم المالي لم يوضع إلا لوقت محدود. لأنه كان من المنتظر أن يصير لبنان القديم كبيراً، أو يعود إلى نظام الولايات العثمانية. والآن قد توفقت الحكومة الافرنسية، فجعلته دولة، فوجب أن يتعدل نظامه المالي.

وكل اقتراح يقصد منه تخفيف العبء عن الفقراء تقبله الحكومة بارتياح. ولا بد من التصريح بأن كل السكان سواء أمام الضرائب. وإنما يطلب من كل منهم حسب قدرته. وأكرر ما قلت إنه لا بد لنا من نظام وقتي نركز عليه الميزانية، إلى أن يتم وضع القانون النهائي.

وبعد تصريحات مندوب الحكومة، طلب رئيس اللجنة منه أن يبين الأسس التي بني عليها النظام المالي سابقاً في الولايات، وفي جبل لبنان. فقام وكيل مديرية المالية الأمير جميل شهاب وقال ما ملخصه.

إن الويركو نوعان: منه ما رتب على الأراضي (التي ليس فيها بناء) ومنه ما فرض على الأملاك (وهي التي فيها بناء).

١ ـ الأول يستوفى نسبة إلى قيمة ثمنها. وقيمة الضريبة ٤ بالألف، ولو كانت الأرض رملاً و١٠ بالألف على البساتين المزروعة. ثم يضاف في ولاية بيروت ٦١ بالمائة من الضريبة على الأراضي الواقعة ضمن نطاق مدينة بيروت، و٥٦ بالمائة من الضريبة في سائر النواحي. وسنة ١٩١١ وضعت الحكومة ٥ بالمائة من مبلغ الضريبة لأجل معارف مدينة بيروت.

أما في لبنان القديم فقد ثمن درهم المساحة بـ ٣٦٠٠ غرش تركي صاغ وحسب مدخوله ٣٦٠ غرشاً تركياً صاغاً. وهو أمر لا يصدق، ولا ينطبق على العدل. وقد قررت الضريبة عن كل درهم ٢١ غرشاً.

٢ ـ أما الأملاك التي فيها بناء فهي في الولايات منقسمة إلى صنفين:

ففي مدينة بيروت، ما كان مبنياً بالحجارة فرض عليه ١٢ بالمائة من إيراده. والمبني بالخشب والمعامل فرض عليها ٩ بالمائة من الإيراد. ثم أضيف ٦٠ بالمائة من الضريبة في مدينة بيروت، ثم ٢٥ بالمائة من أصل الضريبة والإضافة، فأصبحت الضريبة ٢٤ بالمائة من الإيراد.

أما خارج بيروت فيستوفى الرسم على نسبة أثمان الأملاك المبنية. فالتي يكون ثمنها دون المائتي ليرة عثمانية يؤخذ عنها ٥ بالألف. والتي يتجاوز ثمنها المئتي ليرة يؤخذ عنها ٨ بالألف. أما ما كان معداً منها للإيجار والاستنفاع، فيؤخذ عنها ١٠ بالألف وقد أضيف إلى ذلك ٤١ بالمائة من الضريبة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

هذا في ولاية بيروت. أما لبنان القديم، فأعفيت مسقفاته من الويركو. ولكن في سنة ١٩٠٧ وضع مجلس الإدارة قراراً بأخذ ضريبة ٥،٢ بالمائة على إيراد المسقفات ذات المدخول. ولكن هذا الرسم لم يستوفَ منه شيء تقريباً، لأنه لم يتم التخمين إلا في بعض مواضع، وقد أهمل أمره. وقبل الاحتلال أحرقت سجلات هذا التخمين. على أن الأملاك التي جددت لم تزل معفاة.

هذا وقد كان إيراد ضريبة الأراضي في لبنان ٢٤ ألف ليرة تركية. وفي السنة الماضية كان ٨٠ ألف ليرة سورية.

وما يجب الانتباه إليه هو أنه في سنة ١٩٢٠، تحصل من لبنان القديم ٨،٩٩ بالمائة من المال المضروب عليه، أي تقريباً بكامله. أما بيروت فما تحصل من المال المفروض عليها أي ٣٠٠ ألف ليرة سورية سوى نصف المبلغ أو أكثر قليلاً.

ـ وسأل الرئيس كيف تنوي الحكومة تعميم الطريقة المتبعة في بيروت. فقيل له باعتماد المساحة القديمة الآن، وتطبيق الضريبة على الدخل، كما خمنت الأملاك سنة ١٨٦٤.

وقد قدر وكيل المالية أنهُ ينتج عن ذلك زيادة نحو ٧ آلاف ليرة سورية ليس إلا من ويركو لبنان.

وقد صرح الدفتردار تصريحاً هاماً وهو أنه لا يوجد أراضي ملك في الولايات، بل كلها خاضعة لرسم الأعشار. إنما الأراضي التي غرست أشجاراً، قد استبدل عشرها بالضريبة على الإيراد تنشيطاً للمزارع. وعليه فلا يمكن أن يقال كما جاء في مشروع القانون إن الأراضي الملك في لبنان لا تخضع لنظام الأعشار، أسوة بما يشابهها في الولاية، فإن في لبنان أراضي ملك. أما في الولاية فلا.

وقد أبدى عمر بك الداعوق ملاحظات وجيهة مؤيداً وجوب النظر إلى الإيراد لا إلى ثمن الأرض أو المباني. وقد أيده في ذلك أغلب الأعضاء. وصرح وكيل المالية أن هذا الرأي مفضل. وقد أجلت الجلسة إلى يوم الاثنين القادم.

جلسة ٣ ت٢ ١٩٢١

استأنفت اللجنة الإدارية أعمالها بعد العطلة الصيفية الساعة الثالثة بعد ظهر الخميس ٣ ت٢ فاجتمع الأعضاء في قاعة الجلسات برئاسة داود بك عمون. وإذ ذاك أقبل دولة الحاكم فافتتح العقد الثاني من جلسات اللجنة بخطاب رحب فيه بالأعضاء. ثم تمنى أن يكونوا قد تحككت أفكارهم بأفكار الأهالي فثبت لهم أن البلاد بوجه الإجمال راضية عن أعمال الإدارة. وقال إنه لا ينتظر أن يكون الجميع راضين، لأنه يوجد فريق لا يرضيه أمر. ثم بين فضل اللجنة الإدارية في مساعدة الحكومة على ترقية البلاد، وأبان اهتمام الناس لمطالعة مناقشات اللجنة. وقال إنه كلف حضرة مندوب الحكومة أن يعرض بعض قرارات أصدرها هو في غياب اللجنة، وهي قليلة وقد قضت بها الضرورة.

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

ووجه نظرهم إلى الأراضي المستملكة في شارع اللنبي. واستنهض الهمة في البت في أمرها، وقد ألح بذلك فخامة الجنرال غورو مرات.

وختم مشيراً إلى حالة ميزانية بلدية بيروت، وهي تبلغ نحو ١٥ ألف ليرة. وقال إنه وافق عليها، وإن شكاوى البلدية مبالغ فيها. ثم ودع الأعضاء وانصرف.

فنهض داود بك عمون ورحب بالأعضاء، ثم قال إن الاجتماع هذه المرة لا يكون إلا أشهراً محدودة وإن ليس هذا مما يوجب التراخي في العمل. ثم عدد المسائل التي بحثت فيها اللجنة الإدارية في فصل الجلسات السابق: وهي مسائل الميزانية، والبوسطة والبرق، والجمارك، والبنك السوري، والديون العمومية، والريجي، ومحكمة التمييز الخ... وقال إن الجمعية العمومية التي ستلتئم فيما بعد

ستقدّر عمل اللجنة الإدارية حق قدره. وختم كلامه بهذه العبارة، وعلى كل فإنكم ستواصلون العمل بالجد والنشاط على مقتضى وطنيتكم وذمتكم بقطع النظر عن العوامل الأخرى.

وتلاه حسن بك بيهم فألقى خطاباً أوضح فيه ما يريده من الأمور.

وقدم نعوم أفندي لبكي لأعضاء اللجنة مذكرة مطبوعة تراها منشورة في آخر المحاضر.

ثم تكلم بطرس بك كرم عن الضرائب وشكوى الأهالي من ثقلها. وقال إن مديريتي النافعة والزراعة تهملان لبنان الشمالي.

وشكا عثمان بك علم الدين من زيادة رسوم الويركو في طرابلس، وقذارة ماء الشرب فيها.

وأبدى إبراهيم بك الصراف عن متمنيات قضاء عكار وهي: العناية بالطرق والمعارف، وإرجاع ما سلخ من أراضيهم وأضيف إلى منطقة العلويين، وملكية بعض الأحراج التي منع الأهالي من قطع الحطب منها، والعناية بالصحة، إذ لا يوجد إلا طبيب واحد في كل القضاء.

ولما انتهى الخطباء من الكلام وقف المسيو بتي وشكر لهم تقديرهم مجهودات الحكومة وقال إن الفضل في ذلك راجع إلى فخامة الجنرال غورو ومعاونيه. ثم قال إن الإحصاء ينتهي في ٣١ ك١ لا محالة. وانتقل إلى مشروع توحيد النظام المالي وأبان ضرورته، وأوضح أن هذا ما دعا الحاكم إلى تأليف لجنة للنظر فيه ولوضع مشروع قانون بذلك. وأما مسألة الطرق فقال فيها إن الصعوبات التي تجدها الحكومة راجعة إلى عدم مطابقة الخطوط القديمة للقواعد الهندسية. فالحكومة مضطرة إلى رسم غيرها وإنشائه، وإلى ترميم القديم منها، والمال ليس متوفراً لذلك. وقال إن الحجارة التي تبنى بها الطرق ليست على ما يرام من الصلابة.

وقال إن مشتل الزراعة في نهر الكلب ناجح كل النجاح، وإن مديرية الزراعة استردت الغابات التي كان البعض اغتصبها. وقد سألت المفوضية العليا أن تستقدم اختصاصياً من إدارة الأحراج والمياه في فرنسة لدرس هذه المسألة. وإن التحريج قد بوشر، على أن النتائج لا تبدو حالاً. وإن القرى المسلوخة من عكار قد نظرت الحكومة

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

في أمرها، ورفعت أوراقها إلى المفوضية العليا. وإن مدرسة الصنائع قد أصلحت، ومدرسة المعلمات زاد الإقبال عليها.

وبعد ذلك وزع الرئيس القرارات التي أصدرتها الحكومة إبان العطلة الصيفية ليرى الأعضاء رأيهم فيها. وطلب بطرس بك كرم أن يعجل نقل مركز المتصرفية إلى زغرتا، فإن الأهالي قد أعدوا العدة اللازمة لذلك بعد ما سمعوا من كلام الجنرال غورو، ودولة الحاكم ما أحيا آمالهم. وطلب الحاج حسين الزين أن تلغى الريجي وإدارة الديون العمومية.

فأشار مندوب الحكومة بالتروي. وقال عن شركة المياه التي شكا من أعمالها حسن بك بيهم، إن لها أعذاراً مقبولة تبديها. وقد وعد بمتابعة السعي معها للحصول على حلٍ مرضٍ.

وتكلم عمر بك الداعوق عن البنك السوري. وطلب معرفة شروط تأسيسه وأعماله. فأجاب حضرة المندوب إن هذه المسألة محصورة بالمفوضية العليا. فطلب عمر بك الاستيضاح منها. فقال له الرئيس أن يفرغ طلبه في صيغة الاقتراح ويطرحه للمناقشة.

وقد تم الاتفاق على ذلك وأجلت الجلسة إلى اليوم.

جلسة الثلاثاء ٨ ت٢ ١٩٢١

عقدت الجلسة برئاسة داود بك عمون فحضرها المسيو بتي مندوب الحكومة وقد تناول البحث الأمور الآتية:

١ ـ القانون الذي وضعته الحكومة، ففرضت بموجبه على عقود الإيجار رسم تسجيل قدره ٢ بالمائة بدل ٢ في الألف، وذلك لحساب بلدية بيروت.

تلا أنطون بك عرب تقريره بهذا الشأن فقال إن البلدية لم تكن تستوفي من الرسم القديم إلا شيئاً يسيراً، فكان المقدر لسنة ١٩٢٠، ٢٠٠ ليرة استوفت منها ١١٣ ولسنة ١٩٢١، ٨،٠٠٠ ليرة فدخل ١٣٠. وطلب الموافقة على هذا الرسم وتشديد الحكومة في استيفائه.

فاعترض عمر بك الداعوق على هذا الرسم فرض إجابة لرغبة بلدية بيروت، لأنها بحاجة كبرى إلى المال، للقيام بما يطلب منها من إصلاح وأعمال عمومية. وكان من الواجب عليها أن تتحمل نفقات، هي الآن عبء على ميزانية لبنان الكبير، مثل نفقات الإحصاء، ورواتب رجال البوليس، ونفقات المعاهد العلمية وغير ذلك.

ثم قال إن ما ترمى به البلدية من الشكاوى مبالغ فيه. وإن القانون لتحصيل الرسوم عن العقارات المبنية سيعرض على اللجنة. وهو يدعو كل ملاك إلى التصريح بقيمة دخله السنوي من الأبنية فتفرض رسماً على

to obtain the original document please contact Mr Adnan Daher

الدخل. ولذلك يضطر المؤجر إلى إبراز صك تسجيل الإجارة، وطلب الموافقة على قرار التسجيل.

فعارض أيضاً عمر بك الداعوق. وطلب الرئيس تقدير عدد المنازل في بيروت، فقيل إنه نحو ٢٠ ألفاً. وعليه إذا جعل التسجيل إجبارياً وأخذ ٢ في الألف كان دخل الرسم ٣٠ ألف ليرة سورية وهذا كافٍ للبلدية.

فسأل الأعضاء مندوب الحكومة عما إذا كان التسجيل إجبارياً أو اختيارياً. وقالوا إذا كان اختيارياً لم يعد من بأس في وضع الرسم. أما إذا كان إجبارياً فهم يرفضون تصديق القانون. وطلب المسيو بتي باسم الحكومة أن يصير التصديق. قائلاً إن موافقة اللجنة الآن لا تقيد حريتها بتحوير رسم التسجيل، وتخفيفه متى عرض عليها مشروع قانون رسم المباني، وتحقق أن البلدية تتقاضى أكثر من حاجتها.

وطلب عمر بك الداعوق تأجيل القانون إلى ذلك الوقت. فأصر المسيو بتي على طلب الموافقة. فقال الرئيس إنه يجب الفصل في هذا القرار. على أنه إذا كانت الضريبة إجبارية فهي باهظة جداً.

وانتهى الأمر بتأجيل البت إلى يوم الخميس. على أن يحضر الجلسة رئيس البلدية، وحاكم بيروت الإداري، ومستشاره لاستيضاح بعض النقط.

٢ ـ توسيع صلاحية المحاكم الصلحية في جزين وحاصبيا وراشيا.

تلا رشيد بك جنبلاط تقريره بهذا الخصوص فوافق عليه الأعضاء.

٣ ـ علاقة حكومة لبنان بالبنك السوري.

عرض الرئيس على اللجنة اقتراحاً قدمه عمر بك الداعوق، ونصري بك العازوري، والشيخ يوسف الخازن، يسألون فيه حكومة لبنان أن تستوضح القوميسارية العليا عن علاقة حكومة لبنان بالبنك السوري.

فتأجل النظر في هذا الاقتراح، وفي اقتراح آخر قدمه حسن بك بيهم، ونصري بك عازوري وأنطون بك عرب، والحاج حسين الزين يطلبون فيه أن يسمح بالتعاقد على أساس الليرات الإنكليزية، على شرط أن يكون الدفع ورقاً سورياً بسعر القطع عند الدفع.

جلسة الثلاثاء ١٥ ت٢ ١٩٢١

حضرها مندوب الحكومة، وحسين بك الأحدب حاكم بيروت الإداري، والمستشار المسيو غوتيه، وعمر بك بيهم رئيس بلدية بيروت.

١ ـ تلي تقرير في الغابات. وأثنى المسيو بتي على الهمة التي تبذلها مديرية الزراعة وقال إن التقرير إذا نفذ يعود على الميزانية بـ ١٥ ألف ليرة سورية.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

فلفت بطرس بك كرم أنظار مديرية الزراعة إلى الأشجار المثمرة، وإلى مداواة أدواء الزيتون والليمون خصيصاً.

٢ ـ تلي قرار رسم تسجيل عقود الإيجار أي ٢ بالمائة.

فبسط رئيس البلدية الأسباب التي جعلت حالة الميزانية في عجز يرثى له. وقال إن البلدية لا يمكنها القيام بما يطلب منها، إن لم يتوفر لديها المال.

فقال عمر بك الداعوق إن المساعدة واجبة. لكن يجب أن تفرض الرسوم البلدية على الجميع دون استثناء. وتكلم في وجوب تعديل رسم الأسكلة، ورسم الحمولة عن محمول كل باخرة تدخل الأسكلة، ثم عن الرسوم التي يعفى منها تبعة الدول صاحبة الامتيازات.

وبعد المناقشة في هذه النقطة الأخيرة، أجاب المسيو بتي أن الحكومة تهتم كثيراً بهذه المسألة. وأن قد طلب دولة الحاكم بياناً عن الرسوم التي لا يدفعها الأجانب وبعث به إلى فخامة الجنرال غورو الذي خابر قناصل الدول. وقد أجاب هؤلاء أنهم يفاوضون حكوماتهم بالأمر. على أن المفوضية العليا تعضد أماني اللجنة الإدارية والأهالي.

ثم عادت المناقشة حول تقرير الرسم فقال أنطون بك عرب إن عدد المنازل والمخازن المؤجرة ١٩ ألفاً و٣٠٠ مجموع إيجارها ٣٦٠ ألف ليرة ذهباً.

واقترح بطرس بك كرم أن يؤخذ رسم توسط بين ٢ بالألف وهو اقتراح الحكومة و٢ بالمائة.

فطلب التصويت على اقتراح الحكومة فرفضت الأغلبية الموافقة عليه.

فعاد الرئيس وطرح اقتراح بطرس بك كرم فوافقت عليه اللجنة ورضي مندوب الحكومة بأن يكون الرسم ١ في المائة والتسجيل في دائرة البلدية.

ثم عرض قانون المسقفات فوافقت عليه اللجنة بإجماع الآراء.

جلسة مساء الأربعاء ٢٣ ك١ ١٩٢١

بعد إعلان الرئاسة الشروع في الجلسة قرأ رشيد بك جنبلاط باسمه، وباسم نصري بك عازوري، ويوسف بك الجوهري اقتراحاً في استيضاح مديرية الزراعة، عن الوسائل والتدابير التي اتخذتها لمقاومة مرض الليمون، ومرض الزيتون. اقترحوه بمناسبة ما بلغهم أن أصحاب بساتين الليمون في صيدا، يشكون قلة عناية الحكومة بأمرهم. وبمناسبة أن أحدهم طلب من مديرية الزراعة أن تعنى

بأشجاره فلم تجبه إلى طلبه. فدعي حضرة مدير الزراعة. ولما اطلع على الاقتراح قال إنه يشكر لأصحابه أنهم

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

يسروا له أن يعلن في هذا المجلس أنه بح صوته بدعوة أهالي صيدا إلى استعمال العلاج الذي طلبت المديرية منهم استعماله، فلم يلبها أحد. حدَّث في ذلك متصرف اللواء، ورئيس بلدية صيدا، ويوسف بك الجوهري أحد المقترحين، فلم يستفد شيئاً. ولذلك أعد أمس أوطوموبيلاً خاصاً لنقل الأدوات والمواد اللازمة إلى صيدا، وكلف أحد عماله أن يذهب بها ويجري هناك التجارب اللازمة، حتى يقنع الناس بفائدة العلاج، ويأخذوا من ثم في استعماله على حسابهم. وأنه إن كان أصحاب المصلحة ينتظرون من الحكومة أن تعالج كل البساتين المصابة على نفقته فقد كلفوها أمراً يتعذر عليها، ولا قبل به لأي حكومة أخرى.

قال وأما مرض الزيتون، فقد أذاعت مديرية الزراعة أن لا قبل بتلافيه إلا بقطع الأغصان المصابة على نحو ما هو جار في أوروبا.

وبعد هذه التصريحات رأت اللجنة جمعاء أن تعقد ثناءً على مديرية الزراعة.

وطرح الرئيس على بساط البحث مشروع قانون في توحيد الضريبة على الأبنية في لبنان الكبير.

فتكلم وكيل الحكومة في ضرورة هذا القانون. ثم تألفت لجنة لدرسه من رشيد بك جنبلاط، وإبراهيم بك حيدر، وحسن بك بيهم، ونعوم أفندي لبكي، على أن يكون نعوم أفندي لبكي هو المقرر.

وأعلن الرئيس أن الحكومة سترسل غداً إلى المجلس شطر الواردات، وبعض شطر النفقات من ميزانية ١٩٢٢. وقررت اللجنة أن تعقد لذلك جلستين كل يوم، للتمكن من إنجاز الميزانية قبل انقضاء شهر كانون الثاني.

جلسة الخميس ٢٤ ك١ ١٩٢١

لم ترد فصول الميزانية التي ذكرنا في خبر الجلسة السابقة أن اللجنة توقعت ورودها عليها في هذه الجلسة.

قرئ محضر جلسة الثلاثاء. فإذا هو مسهب وعى كل ما قيل فيها مسنداً كله إلى أصحابه. فهو خير محضر أنشئ حتى الآن من محاضر اللجنة. وقد نوَّه به حضرة وكيل الحكومة وأثنى على كتّاب المجلس.

وبعد الفراغ من المحضر وتصديقه، طرحت الرئاسة مشروع قانون في أن الذين يغشَون لبنان من البلاد المجاورة، أو سواها من البلاد الأجنبية، ترتب عليهم، ولو كانوا حاصلين على رخصة رسمية من بلادهم في حمل السلاح، أن يودعوا أسلحتهم في أول مركز بوليس، أو جندرمة، بموجب وصول يستعملونه في استردادها عند براحهم لبنان.

فلما دخل المجلس في المناقشة قال إبراهيم بك صراف إن المادة الثالثة مناقضة للمادة الأولى. وتابعه في ذلك رشيد بك جنبلاط. فلم يرَ إبراهيم بك أبو خاطر ونعوم أفندي لبكي رأيهما.

هذا نص المادة الأولى:

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

«على الأشخاص الحاصلين على إذن لحمل السلاح، الذين يؤمون لبنان الكبير، من الدول المجاورة، أو من أية دولة أخرى، أن يودعوا سلاحهم حين دخولهم لبنان الكبير في أول مركز بوليس، أو جندرمة ويعطى لهم وصول بسلاحهم».

وهذا نص المادة الثالثة:

«على كل من يريد حمل سلاحه من هؤلاء الأشخاص في لبنان الكبير، أن يحصل على إذن حمل السلاح الرسمي المنصوص عليه في القرار ٥٣٧ لكي يتمكن من استرجاع سلاحه من المركز الذي أودع فيه».

توهم إبراهيم بك صراف ورشيد بك جنبلاط من قول المادة الثالثة «لكي يتمكن من استرجاع سلاحه من المركز الذي أودع فيه، أنه إن لم يحصل على الرخصة لحمل السلاح في أراضي لبنان الكبير، لم يجز له أن يسترجع سلاحه من المركز الذي أودع فيه عند براحه لبنان».

قال نعوم أفندي لبكي: إن استرجاعه لسلاحه من المركز لكي يخرج به من لبنان معلق بحسب نص المادة الأولى على إبراز الوصول الذي أخذه من المركز. أما الاسترجاع المعلق في المادة الثالثة على رخصة لبنانية لحمل السلاح، فالمقصود به استرجاع السلاح لحمله في لبنان لا للخروج به من لبنان. فليس بين المادتين من تناقض.

قال الرئيس: نعم ليس هناك من تناقض، ولكن العبارة مضطربة ولا بأس بتصريحها.

فقال نعوم أفندي لبكي: كان موضوع البحث هل المادتان متناقضتان أم لا.

ثم اتفق المجلس أن التناقض غير موجود وأنه إن أصلحت العبارة كان ذلك أولى.

وكان المجلس رأى في الجلسة السابقة أن لا يعطل يوم السبت بالرغم من العيد. أما الآن وقد تأخر عرض الميزانية، حتى لا يمكن أن تعرض يوم السبت فقد أرجئ الاجتماع إلى يوم الثلاثاء القادم.

دير القمر والمجلس النيابي: تلقينا من القاهرة (مصر) رسالة تاريخها ٢٢ ك١ وهي:

بعد التحية والإكرام. بلغنا أن دير القمر لا تمثل مستقلة في المجلس النيابي.

وبما أن هذا القرار يهضم حقوقنا المقدسة، ويهدم ما شيدناه بدماء أجدادنا. بل يهدم ما شيدته فرنسا على أيام الأتراك، ولا يتفق مع وعودها الكثيرة لنا، رفعنا برقيات الاحتجاج إلى المراجع العليا في لبنان.

وإننا نرفع أصواتنا على صفحات الجرائد اللبنانية، مكررين احتجاجنا، وطالبين من الحكومة أن تنظر في هذه المسألة بعين الحكمة والبصيرة. وعلى هذه

الجرائد أن تدافع بدورها عن حقوق بلد لا يفتخر به الديريون فقط، بل جميع أبناء لبنان الذين تظللهم سماء وطنهم، أو تجمعهم أرض المهجر. ولا شك أن دير القمر ستحفظ لهذه الصحف جميلها مدى الأيام والأعوام.

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher